J. Agric.Economics and Social Sci., Mansoura Univ.,Vol.1(11):1133 - 1156, ,2010

THE ROLE OF THE AGRICULTURAL AND NON-AGRICULTURAL INSTITUTIONS ON ENHANCING LINKAGES BETWEEN THE FARM / NON-FARM ACTIVITIES IN EGYPT

Mostafa, A. M. and Enas E. Sadek
Dept. Agric. Economics., Fac. Agric., Fayum University

دور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي فى مصر

عبد العظيم محمد مصطفي وإيناس السيد صادق
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة – جامعة الفيوم

الملخص

تتعدد المؤسسات الزراعيه وغير الزراعيه فى الريف المصرى ، الا ان ضعف فاعلية معظمها (الجمعيات الأهلية) أو انخفاض كفاءة الأداء بها (التعاونيات، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي) ومحدودية مساهماتها في الجوانب التنموية (الصندوق الاجتماعى وصندوق التنمية المحلية) يجعل من الضرورة بمكان العمل على إعادة هيكلة تلك المؤسسات، وتعديل المناخ التشريعي والمؤسسي الذي تعمل به على نحو يحقق إمكانيات التشابك فيما بينها في الاتجاه الذي يعمل على خلق فرص عمل ومجالات لتوليد الدخل وجذب الاستثمارات على النحو الذي سلكته بنجاح دول مثل الهند والصين في السنوات الأخيرة، كما أن بعض النماذج الفردية الناجحة بالريف المصري تجعل من تنمية رأس المال الاجتماعي وخلق تنظيمات وتجمعات جديدة لصغار المزارعين والمنتجين على أسس تستهدف مصالح المجموعات المستهدفة وتحقق اقتصاديات السعة للمنتجات والمجالات التي تعمل بها.

كما أن التطورات المتسارعة التى تواجه البنيان الاقتصادي المصري لها انعكاس مباشر وغير مباشر على القطاع الزراعي والسياسات الزراعية الحاكمة به ومن ثم القطاع الريفى وسكانه، أدت إلى حدوث تحولات هيكلية في القرية المصرية من حيث السكان والبنية التحتية والمؤسسية، فلم تعد القرية المصرية ذات الكيان التقليدى القديم والمتخلف والحياة الريفية البسيطة التى يمتهن أهلها الزراعة، وما يعنيه ذلك من علاقة عضوية تقليدية بين الإنسان والأرض، وتأثيرها على الجوانب الحياتية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم ضعف التشابك الاقتصادى بين القطاع الزراعي ومنظماته والمجتمع الريفى ومكوناته ومستوياته الاجتماعية الضعيفة والبدائية في معظمها والتقليدية في ممارساتها... ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى في نهاية الثمانينات من القرن الماضى انعكست أثاره على الزراعة بالإيجاب، نتيجة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية ومن ثم الدخول المزرعية بصفة عامة، وتزايد معدل النمو في الإنتاج الزراعي من ٢,٦% في عقد الثمانينات ليصل إلى ٣,٧% في عام ٢٠٠٧ الأمر الذى أدى إلى زيادة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية من ٢٦ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٩٠مليار جنيه عام ٢٠٠٧ . ومع استكمال مشروع كهربة الريف ليغطى الجزء الأعظم من القرى المصرية، ودخول الصرف الصحى بأسلوب عشوائى في أغلب القرى، جعل القرية تجمع بين ازدواجية التحضر والتخلف كما تضم أقساماً عديدة من السكان تشمل المزارعين ممن يمتهنون الزراعة كمهنة رئيسية، وآخرين يجمعون بين العمل المزرعى وغير المزرعى، وقسم ثالث ممن يسكنون القرية وليس لهم علاقة بالعمل المزرعى. وفى المحصلة أصبح المجتمع الريفى مختلفاً عن ذى قبل إلا أن انخفاض مستويات الدخول وانتشار الفقر (٨٠% من الفقراء يسكنون الريف) ولا سيما بين من يمتهنون الزراعة وذلك نتيجة لتفتت وتشتت الحيازات (٩٠% من الحيازات أقل من خمسة أفدنة، ٨١% أقل من ثلاثة أفدنة، مع انخفاض إنتاجية العمالة الزراعية وتراجع نصيب الزراعة من الاستثمارات القومية (٥% فقط في عام ٢٠٠٧ مقابل ١٠% في عام ٢٠٠٤) وضعف تنافسية القطاع الزراعي وقدرته على جذب الاستثمارات، وتقلص الدور الفاعل للتعاونيات الزراعية والتي تحمل ميراث المركزية والشمولية والسيطرة الحكومية، ومع تراكم مشاكل الائتمان والتمويل الزراعي وظاهرة التعثر وضعف البنية المؤسسية في القطاع الزراعي، وعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بدور تنموي في مجالات التنمية الريفية. لذلك ينبغي أن يتم التعامل مع تلك الظواهر والتبعات بجدية وموضوعية من منطلق الأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي في البنيان الاقتصادى المصري حيث يشكل نحو ١٤% من الدخل القومي، ٢٧% من اجمالى العمالة في عام ٢٠٠٩ ، والوزن

النسبى للسكان الريفيين نحو ٥٧,٨% من إجمالى عدد السكان في عام ٢٠٠٧، وذلك من خلال استراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة على أن يمثل أحد ركائزها الأساسية تطوير وتدعيم وهيكلة المؤسسات الزراعية وغير الزراعية، وإيجاد وتشابك بينها من أجل إقامة أنشطة ومشروعات استثمارية في الريف المصري قادرة على المنافسة وفقاً لآليات السوق، وتستفيد من التجارب القائمة في مجالات الصناعات الزراعية والغذائية وصناعات المدخلات الزراعية/ بما يخلق فرص عمل جديدة وتوليد دخول مزرعية وغير مزرعية على نحو يعظم ايجابيات تلك التجارب والممارسات ويتلافى القصور بها، ولعل تحديد أدوار واضحة لكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والذى تناولته الورقة تفصيلا يجسد الأفاق المستقبلية المحتملة والممكنة من تلك الروافد والفرص المفقودة في القطاع الزراعي والمجتمع الريفى على حد سواء والتى تم إجراء تقدير للبعض منها. وقد تم استعراض لبعض التجارب الدولية التى تؤكد على أهمية الدور الذى تلعبه تلك المؤسسات في تدعيم الترابط بين المشروعات الزراعية وغير الزراعية ومن تلك التجارب:

- **تجربة الصين.** كان أحد المداخل التى ساهمت في تحويل الاقتصاد الصينى نحو اقتصاد السوق عن طريق تطوير جمعيات المزارعين في اتجاه مساعدة المنتجين في إنتاج المحاصيل الزراعية ذا القيمة الاقتصادية المرتفعة ومشروعات الإنتاج الحيوانى عالية القيمة ومن أبرز المنتجات التى قامت تلك الجمعيات بإنتاجها والنجاح في تسويقها هي الخضروات والتفاح، تربية الخنازير والبط.
- **تجربة الهند** قامت تجمعات المرأة المعتمدة على الذات بمهام اقتصادية جماعية تمثلت في الإنتاج والتسويق على نحو يخدم تلك التجمعات في نطاق اقتصاد السعة وكذلك بالنسبة لمن لا تمتلكن الأرض تم تدريبهم على صيد الأسماك وتسويقها لدى المدن القريبة بالمناطق المحلية وكذلك المدن التجارية الرئيسية مثل كلكتا
- **تجربة أندونسيا** تعتبر تجربة تجمعات المزارعين والمنتجين الريفيين لمكافحة الفقر الريفي في أندونيسا لم تحقق تقدما ملموساً في الترابط بين النشاط المزرعى وغير المزرعى ، إلا أن جهودا دولية بذلت في سبيل المساعدة على وضع استراتيجية لتقوية تلك التجمعات تقوم على الترابط بينها وبين القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني تعتمد على بناء الثقة وتبادل الخبرات والاعتراف بدور المنتجين الريفيين باعتبارهم شركاء في التنمية مع الدعم القانوني والفني اللازم لتنفيذ تلك الإستراتيجية **وبالنسبة لفرص تدعيم الروابط بين النشاط المزرعى وغير المزرعى في مصر** يتطلب الأمر إصلاح الخلل المؤسسى في العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التنمية الريفية، في إطار إعادة الهيكلة لتلك المؤسسات والتوسع في التصنيع الريفى الزراعي والغذائي، مع توفير البنية التحتية اللازمة لذلك حيث تتدنى نسبة ما يتم تصنيعه من المحاصيل الزراعية الرئيسية القابلة لذلك لتتراوح ما بين (١- أقل من ١٠%) في عام ٢٠٠٧، بما يعنى إمكانية قيام العديد من المشروعات في هذا المجال، وقدر الفاقد الزراعي الذي يمكن تدويره في صورة صناعات ريفية للسماد العضوي والغاز الحيوي (البيوجاز) وصناعة الأعلاف غير التقليدية بحوالى ١٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ ، ويعنى ذلك وجود فرصة للمؤسسات الزراعية وغير الزراعية للعمل بجدية على تخفيض ذلك الفاقد، بما يعنى زيادة في الدخل الزراعي بنفس القيمة على المدى الطويل أو بنصفها في المدى الزمنى القريب. كماتبين وجود إمكانات للتوسع في مشروعات تعتمد على الطاقة غير المستغلة في الإنتاج الزراعي في مشروعات مثل إنتاج عسل النحل بحوالى ٤٣.٥% من حجم الإنتاج المحقق، مع وجود إمكانيات واسعة للتخصص الإقليمى وكذلك على مستوى المراكز والقرى، اعتماداً على الخبرة المتراكمة والموارد المتاحة في ضوء توجهات لتضافر جهود المؤسسات في تطوير وتحديث تلك الإمكانات، وتفعيل دورها في مكافحة الفقر الريفى بما يدفع عجلة التنمية ويساعد علي رفع مستوي المعيشة بالريف المصري.

المقدمة

نظراً لأن القطاع الزراعي المصري من أقدم القطاعات الاقتصادية تاريخيا من حيث المكانة الاقتصادية والاجتماعية، بل أن التراث المصري والثقافة المصرية ارتبطت بالزراعة والريف المصري والتى مازالت أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، ولهذا فإن المؤسسات التي نشأت لترتبط بالزراعة والريف سواء ما تم منها من خلال الحكومات المتعاقبة، أو القطاع الخاص الوطني، والمجتمع المدني عديدة، بل أنه قد لا توجد مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية في البنيان الاقتصادي المصري إلا ولها علاقة بشكل أو بآخر بالزراعة أو القطاع الريفى.

ويعتبر تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي في الريف المصري من أولويات وضروريات التنمية الريفية المتكاملة، حيث يجب على المؤسسات الزراعية وغير الزراعية أن تتضافر جهودها على نحو يجعل من تلك الروابط روافد تسهم في محاربة الفقر وانحساره، وهو توجه استراتيجي تتبناه الدولة في المرحلة الحالية من خلال عدة آليات، لعل من أهمها إيجاد فرص لزيادة الدخل المزرعي وغير

المزرعي، وإيجاد علاقة تشابكيه أكثر قوة داخل القطاع المزرعي (الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني) وبين القطاعات الزراعية وغير الزراعية، بهدف خلق مجالات أوسع وأكفأ للدخل غير المزرعي في الريف المصري، الأمر الذي يتطلب تركيز الجهود لتعزيز امكانيات خلق فرص العمل التي تساعد علي زيادة الدخول، من خلال تدعيم الروابط بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخري، وتشجيع الاستثمارات الزراعية، بما يزيد من مصادر الدخل ويحد من الفقر ويرفع مستوي المعيشة في الريف المصري ، حيث أن حوالي ٤٣% من الدخول بالريف المصري تأتي من العمل بالقطاعات غير الزراعية، مقابل ٣٢% فقط من تلك الدخول تأتي من العمل في الزراعة.(نجلاء الأهواني، وآخرون، ٢٠٠٩)

مشكلة الدراسه

تتحد الأطر المؤسسية التي يعمل فيها أي نشاط اقتصادي وفقا لطبيعة النشاط والنظام السياسي والاقتصادي الذي تعمل في إطاره تلك المؤسسات، وفي مصر ولفترة طويلة من الزمن تحددت مسئوليات الأطر المؤسسية بما يعظم دور الجهاز الحكومي، مع تهميش الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التعاونية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجالات الزراعة، وتم توظيف الجوانب المؤسسية للتعاونيات الزراعية لتعمل ضمن منظومة الجهاز الحكومي، ومع تخلي الدولة عن الكثير من أدوارها في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي، وإتباع سياسة الاقتصاد الحر أصبح من الضرورة والأهمية العمل على إعادة صياغة العلاقة بين وزارة الزراعة والأجهزة التابعة لها، والمنظمات التعاونية الزراعية، ومنظمات المجتمع المدني على نحو يتمشي ويتسق مع التحولات البنيانية التي تواكب الأداء التنافسي لآليات السوق.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلي تقييم دور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف علي أهم المؤسسات الزراعية وغير الزراعية ذات العلاقة في تعزيز الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي، ودراسة الوضع الراهن لأدائها المرتبط بتلك الأنشطة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢- استعراض أهم التجارب الناجحة في بعض دول العالم في ممارسة المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تحقيق روابط من شأنها المساهمة في توليد الدخل في القطاع الريفي ومحاربة الفقر.

٣- تحليل الفرص والإمكانيات المستقبلية لتعزيز الروابط بين الأنشطة المزرعية وغير المزرعية.

٤- وضع رؤية مستقبلية للدور المطلوب أن تؤديه المؤسسات ذات العلاقة بتلك الروابط على نحو يحقق مساهمة ملموسة في التنمية الريفية المتكاملة.

نتائج الدراسة:

أولا: الوضع الراهن للمؤسسات الزراعية وغير الزراعية ودورها في تحقيق الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي:

قد تم اختيار المؤسسات الأكثر أهمية وانتشاراً والتي تغطي بخدماتها جميع أنحاء الريف المصري والقطاع الزراعي في جميع القرى والنجوع والعزب...الخ دون غيرها من المؤسسات الأخرى.كما أنها تجمع ما بين المؤسسات الحكومية ممثلة في الإرشاد الزراعي، وبنك التنمية والائتمان الزراعي وكليهما يتبع وزارة الزراعة، والقطاع المدني أو غير الحكومي NGO's ممثلاً في التعاونيات والجمعيات الأهلية. بالاضافه الى مؤسسات التمويل والتي لها أهمية كبيرة بموضوع الدراسة باعتبارها الممول الحالي والمحتمل للمشروعات القائمة حاليا بالريف المصري، وتلك التي تستهدف الدراسة إنشاؤها وتضع آفاقا أكثر احتمالا لقيامها كأداة هامة في إطار تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي، من أجل تحسين الدخل ومكافحة الفقر في الريف المصري.

وأمر هذا شأنه يجعل هذه الدراسة تركز فقط على أهم تلك المؤسسات وأكثرها تواجدا و تحقيقا للانجازات في القطاع الزراعي والمجتمع الريفي وهي:

١- الإرشاد الزراعي: ارتبط الإرشاد الزراعي في مصر بالسياسة الزراعية التي مرت بالمرحلة الشمولية والمركزية منذ الستينات من القرن الماضي وامتدت آثارها حتي منتصف الثمانينات، وما صاحبها من التحديد الحكومي للتركيب المحصولي، والتسليم الإجباري للمحاصيل. وبعد التحرر الاقتصادي الذي بدأت آثاره تنعكس على تحرير القطاع الزراعي، وارتفاع أسعار المنتجات والمحاصيل الزراعية اعتبارا من التسعينات.. لم يتطور الإرشاد الزراعي على نحو يساير تلك التحولات التي جعلت السوق واقتصادياته هي المحرك والدافع الرئيسي للأنشطة الزراعية.. بل تراجع دور الإرشاد الزراعي وانحسر في قوالب روتينية لم تعد قادرة على مواجهة الديناميكية المرتبطة بالأوضاع الراهنة.

وبناءً عليه فإن استمرارية الإرشاد على ما هو عليه تعد عائقاً يحد من التنمية الزراعية والريفية، بما يتطلب إعادة هيكلته، ومن ثم تدعيم آلياته ووسائله وأساليبه، حيث أن الدور التقليدي للإرشاد الزراعي هو تقديم المعلومات الزراعية، ومستحدثاتها من تقنيات، في مدخلات الإنتاج الزراعي وعناصره والعمليات والمعاملات الزراعية المختلفة التي تتوصل إليها نتائج البحث العلمي؛ بما في ذلك معاملات ما بعد الحصاد، أو تلك التي تمت ممارستها بنجاح في دول العالم الخارجي. وكذلك نقل مشاكل المنتجين الزراعيين إلى أجهزة البحث العلمي للوصول إلى حلول ملائمة، إلا أن هذا الدور لم يعد الخيار الوحيد أمام المزارعين، ذلك بأن المعلومات الزراعية أصبحت متاحة من مصادر أخرى بشكل أفضل من تلك التي تتيحها وسائل الاتصال من خلال الإرشاد الزراعي. على أن تقييم الوضع القائم يجب أن يحدد ما هو المطلوب ؟ هل تقوية النظام الحالي وإدخال تعديلات وإصلاحات عليه أم إعادة هيكلته بالكامل، تفيد الدراسات بأنه ربما يكون الخيار الثاني هو الأكثر ملائمة؛ ولابد من لامركزية العمل الإرشادي في تخطيط البرامج (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤) وبناء قدرات رأس المال البشري ورفع المهارات المكتسبة تراكميا في مجالات معينة ومن ثم فإنه:

- يجب توسيع المهام الفنية للإرشاد لتتجه نحو تنمية أوسع للموارد البشرية الريفية بشكل فعال.
- كما أنه من الحلول المطروحة خصخصة الإرشاد الزراعي إلا أن تجربة الخصخصة في مجالات زراعية أخرى تستدعي الدراسة المتأنية لهذا التوجه لحساسية دور الإرشاد في العمل على إيجاد البنية المعلوماتية والبشرية القادرة على تحديث الزراعة ومعالجة مشاكل المجتمع الريفي بالطرق والأساليب المناسبة، ومن البدائل الممكنة اتخاذ خطوات نحو تشجيع الترابط والمشاركة والتنسيق بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تقديم الخدمات الإرشادية على نحو يحقق نوع من الترابط المؤسسي المدروس بما يتوافق ومتطلبات السوق واحتياجات التنمية الريفية المتكاملة.
- إن الاستفادة من الثورة المعلوماتية وتطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات وإعادة صياغتها بما يناسب المنتجين الزراعيين على اختلاف توجهاتهم (في القطاعات النباتية والحيوانية والداجنة والثروة السمكية والزراعات التجميلية) يساهم في تسهيل دور الجهاز الإرشادي لا سيما فيما يتعلق بوسائل الاتصال مع الفئات المستهدفة في القطاعين الزراعي والريفي.
- إن أي تعديل أو إعادة هيكلة للإرشاد يجب أن تضع الإرشاد في مكانته التي تؤثر على المجالات والأنشطة الزراعية بشكل مباشر ينعكس على كفاءة الأداء بها وعلي الإنتاجية، وتوثيق الصلة والروابط بين الإرشاد والبحوث الزراعية في المراكز البحثية والجامعات، ووضع وزن نسبي أكبر للبرامج التي تهدف إلى دعم ونشر الممارسات ذات المنفعة العامة، مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية وصيانتها وتجديدها، فضلاً عن حماية البيئة ووقف الهدر في الموارد، والحد من التلوث، وصحة وسلامة إنتاج وتداول الأغذية والممارسات الزراعية الجيدة والصحة النباتية، هذا بالإضافة إلي المحافظة علي التنوع الحيوي بالبيئة الريفية، وهي مجالات لم يتمكن الإرشاد في المراحل السابقة من تحقيق إنجازات بها.
- ومن أهم المتطلبات العاجلة العمل على إيجاد إطار اقتصادي يتعلق بالسياسات التي تساعد على الابتكار في تنويع النشاط الاقتصادي الزراعي والريفي، والتصنيعي والتسويقي والتوزيعي، بهدف خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق مستويات دخل أعلى في القطاع الريفي بهدف مكافحة الفقر، اعتماداً على صناعات تحويلية زراعية تتناسب مع الإمكانيات المحلية والتغيرات البيئية للمجتمع الريفي؛ ويمكن للإرشاد الزراعي أن يكون له دوراً في هذا المجال، ونشر فكر العمل الحر لدى المرأة الريفية والشباب، بما في ذلك نشر نتائج ومستخلصات دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والصناعات الريفية والتراثية بعد تطويرها وتحديثها وتطويعها وفقا لمتطلبات السوق، وهذا يتطلب تحويل الإرشاد الزراعي من كونه يختص بسلعة أو نشاط (زراعي، مائي، سمكي) ليهتم بقضايا التنمية الريفية وهو ما يطلق عليه مؤخراً بالإرشاد الريفي، الذي يهتم بالجوانب الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، والجوانب الاجتماعية والتنسيق بين المنظمات. ولا يخفي بأن تتويج دور الإرشاد في التنمية إنما يقترن بقدرته على تمكين المزارعين من تنظيم أنفسهم في روابط رسمية تمكنهم من خلق قوة تفاوضية سوقية، وهو أمر يتسق مع ما تستهدفه الدراسة من تدعيم للروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي، على أن الإرشاد كوسيلة للسياسة الزراعية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي يجب أن يرتبط دائما بشكل مباشر بقضايا وأهداف مقاومة الفقر وانحساره، وتنمية المشاركة المجتمعية للمرأة الريفية وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة في مجال الغذاء على المستوى الريفي (وفقا لطبيعة الموارد الزراعية في كل إقليم أو منطقة)، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الزراعية الأخرى.

٢- المنظمات غير الحكومية: إن التطرق إلى المنظمات غير الحكومية سوف يتم تناوله من خلال الدور الذي تلعبه في خلق كيانات اقتصادية في المجتمع الريفي يمكن ان تساهم في توفير فرص عمل وتحقيق دخل مزرعي أو غير مزرعي، نتيجة ممارسة أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية تستفيد من الموارد البيئية المتاحة

وتجرى عليها تحويلات (تصنيع) أو تحقق قيمة مضافة لأية أنشطة من خلال مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر في الريف المصري، كما أن البعض منها يمكن أن يكون قادراً على إيجاد شراكة وعلاقات تعاقدية وروابط بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية على نحو يساهم في خلق وحدات اقتصادية متوسطة الحجم تعمل وفقا لاقتصاديات السعة، وبما يفيد أصحاب الحيازات الصغيرة من التعامل مع تلك الوحدات بما لديها من قدرة تفاوضية وتنافسية أفضل؛ مع قدرتها على القيام بمشروعات صغيرة ومتوسطة في المجالات الاجتماعية والحياتية بالريف المصري.

وسوف يتم تناول الوضع الراهن لتلك التنظيمات سواء فيما يتعلق بالتشريعات التي تحكمها، والتنظيمات التي تعمل في إطارها، ومصادر التمويل التي تتعامل معها...الخ من الجوانب الفنية والإدارية الأخرى من منطلق كيفية تطويعها أو توظيفها للمساهمة في مكافحة الفقر في الريف المصري من خلال المجالات التي أشير إليها آنفاً.

والمنظمات غير الحكومية هي تلك المجموعات التطوعية التي تؤسس على الرغبة في تحسين وتطوير الوضع الإنساني ولا تستهدف الربح، وتؤدي العديد من الوظائف والخدمات وتعمل على الربط والشراكة والعلاقات التعاقدية بين الأجهزة الحكومية وتلك المجموعات من المواطنين في المجالات التنموية ذات الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي والخدمي المختلفة، وتشجع على المشاركة المجتمعية بوجه عام.

وتضم المنظمات غير الحكومية الجمعيات الأهلية والتعاونيات والنقابات العمالية والمهنية. ومصر لديها تاريخ طويل مع أنشطة تلك المنظمات يحفل بالإنجازات والإخفاقات معا.. إلا أنه آن الأوان لتوظيف وهيكلة الميراث التراكمي الإيجابي منها على نحو يساهم بفاعلية في التنمية الشاملة ولا سيما في المناطق الأكثر احتياجاً، ولعل الريف المصري يكون من المناطق الأولى بالرعاية لأنشطة تلك المنظمات وجهودها في مزاولة الأنشطة والمشروعات التي تتسع لتشمل كافة احتياجات السكان الريفيين الحياتية، وكذلك متطلبات الإنتاج الزراعي ومشتقاته ومخرجاته ومستلزمات الإنتاج بأنواعها المختلفة. وفيما يلي توصيف للوضع الراهن لتلك المنظمات وفقا لأنواعها ومدى انتشارها:

- بلغ عدد الجمعيات الأهلية في عام ٢٠٠٩ حوالي ٣٠ ألف جمعية وعدد النقابات المهنية ٢١ نقابة تضم حوالي ٥ مليون عضو، وعدد النقابات العمالية ٢٣ نقابة تضم حوالي ٤ مليون عضو، وتعمل الجمعيات الأهلية في حوالي ٢٠ مجالاً من مجالات الخدمات الثقافية، والعلمية، والدينية، والاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية. وشاركت بعضها في إنشاء المدارس الصديقة بالمناطق الريفية في بعض المحافظات للتصدي لمشكلات التسرب في تعليم البنات، كما أنشأ بعضها مشروعات إنتاجية وخدمية في مواقع عديدة بالقرى المصرية بمختلف المحافظات.
- واما عن عدد التعاونيات في مصرفقد بلغ حوالي ٢ر١٣ ألف جمعية تعاونية، تعمل في مجالات اقتصادية متعددة حيث يبلغ عدد التعاونيات الاستهلاكية حوالي أربعة آلاف جمعية وعدد أعضائها ٤ مليون عضو بحجم أعمال أكثر من ١٠ مليار جنيه وتساهم في توفير حوالي ٣٦ ألف فرصة عمل بالإضافة إلى إنشاء مجمعات استهلاكية متعددة الأدوار والفروع.
- وأما عن التعاونيات الإنتاجية فقد بلغ عددها حوالي ٤٨٢ جمعية وعدد أعضاؤها حوالي ٢ر٥٨ ألف عضو وبحجم أعمال حوالي ١٠ مليار جنيه وعدد منشآتها الإنتاجية ٢٧٠ ألف منشأة.
- وغيما يتعلق بالتعاونيات الإسكانية فقد بلغ عددها ١٩٨٧ جمعية وعدد أعضاؤها حوالي ٢ مليون عضو وبحجم أعمال ٨ مليار جنيه، وتنشئ حوالي ١٠٠ مليون وحدة سكنية سنويا منتشرة بجميع المحافظات وتساهم بحوالي ألفين فرصة عمل ومؤخراً تم إنشاء تعاونيات الخدمة المنزلية التي وفرت حوالي ١٥ ألف فرصة عمل جديدة.
- واما بالنسبه للتعاونيات الزراعية (جمعيات الائتمان الزراعي) فقد بلغ عددها ٦٥٩٨ جمعية تغطي جميع قرى الريف المصري وتضم أكثر من ٤ مليون عضو وبحجم أعمال ٢٥ مليار جنيه وباستثمارات في مشروعات جديدة أكثر من ١٤٥ مليون، وبالنسبة لتعاونيات (الإصلاح الزراعي) فيبلغ عددها ٧٧٥ جمعية وعدد أعضاؤها حوالي ٦ر٣٥٦ ألف عضو. أما تعاونيات الثروة المائية فيبلغ عددها ٩٠ جمعية وعدد أعضاؤها حوالي ٩٠ ألف عضو بحجم أعمال أكثر من مليار جنيه وهي تعمل على تطوير وتحديث مراكب الصيد وتوفر فرص عمل لحوالي ٧٥ ألف صياد. (بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

مما تقدم يتضح وجود قاعدة عريضة للنشاط التعاوني إلا أن مساهماتها في مجالات التنمية الريفية تحتاج مراجعة على النحو الذي سيتبين فيما يلي:

٣ - التعاونيات الزراعية: أدت التعاونيات الزراعية في مصر دوراً تاريخياً تواكب مع توجهات الدولة في إدارة القطاع الزراعي وحققت نجاحات كبيرة في توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات، غير انه كانت

لها مثالب عديدة، خلال فترة الهيمنة الحكومية في إدارة النشاط الاقتصادي، وثبت أن التعاونيات على المستوى المحلي، كما هو على المستوى العالمي أحد الأطر التنظيمية الفاعلة للتنمية الريفية، إلا أن التعاونيات الزراعية بوضعها الحالي لم تعد قادرة على مسايرة التغيرات الاقتصادية التي تسير نحو المزيد من التنافسية في إطار الحرية الاقتصادية، حتي يمكنها من تشجيع صغار المزارعين على الاستثمار في تعاونياتهم في ظل اقتصاديات السوق وآلياته.

- ومن أهم المعوقات الحالية التعددية في التشريع الحالي ومكوناته، وكذلك تعدد الهيكل التعاوني ومستوياته والكم الكبير في إعداد الجمعيات في المجالات الزراعية المختلفة وفي المستويات التنظيمية المتعددة كما سبق الإشارة إلى ذلك. وهو الأمر الذي جعل من التشابك في الهيكل التعاوني بالإضافة إلى اقتران الأداء التعاوني تاريخيا بالتدخل الحكومي كان سببا فى ظهور تشوهات في الأداء التعاوني وحد من كفاءة الجمعيات الأساسية (متعددة الأغراض) على مستوى القرى، كما أن تعقيد البنية التشريعية لهذه التنظيمات أوجد نوع من التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية.
- ولا يخف أن تصحيح تلك الأوضاع يتطلب وضع قانون جديد للتعاونيات يمكن ان يساهم في خلق مسارات اقتصادية تنموية حقيقية في البنيان الاقتصادي الريفي، ويساعد في جعل تلك التعاونيات وحدات مستقلة اقتصاديا قادرة على المنافسة في السوق، والقيام بالشراكة مع القطاع الخاص في مجالات الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، وتحمل مسئولية إنشاء المشروعات المولدة للدخل مع إدارتها على أسس اقتصادية، وضم أنشطة الإنتاج الزراعي تحت تشريع واحد، وتحريرها إداريا من التدخل الحكومي مع المراقبة الذاتية والتقييم الدوري والمستمر وإدخال التعديلات وفقا لمعدلات الأداء مع متغيرات السوق وظروفه.
- أن يكون دعم اللامركزية الإدارية والمالية لأنشطة التعاونيات أحد ركائز القانون الجديد.
- إن التطوير الحقيقي للتعاونيات يمكن أن يحدث نقلة نوعية في أداء القطاع الزراعي لصالح صغار المزارعين وكبارهم على حد سواء، ويتيح الفرصة أمام صغار المنتجين في الحصول على مستلزمات الإنتاج، وتسويق مخرجاته وفقا للقوة التفاوضية الكبيرة للكيانات التعاونية، مما ينعكس على زيادة الدخل المزرعي وغير المزرعي، من خلال الترابط مع الجمعيات الأهلية ومصادر التمويل المختلفة في إنشاء مشروعات إنتاجية بالقرى المصرية.
- يجب أن تفطن الحركة التعاونية المصرية إلى جذور التعارض بين أيديولوجيتي مرحلة التعاون الموجهة (البيروقراطية والتعبوية) والقصور الذي واجهته قياداتها في استخدام المنهج العلمي في الحركة والنشاط معا، وعدم تعليم وإرشاد منسوبيها إلى الممارسات والسلوك التعاوني الصحيح وأهمية أن تسعي إلى تنشيط منهج المشاركة التعاونية كأيديولوجية تساير مرحلة التحرر الاقتصادي (زهران، ١٩٩٥).

٤- الجمعيات الأهلية: تعتبر الجمعيات الأهلية أحد الأذرع الرئيسية في المجتمع المدني المصري، ويتنامي دورها في مجالات التنمية مع السير قدما في سياسة الاقتصاد الحر وتراجع الدور الحكومي نسبيا عن المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية التى دأبت الحكومة طويلاً على ممارستها وتحمل مسئولياتها، وحتي لا ينفرد القطاع الخاص وحيداً في ساحات العمل التنموي الاقتصادي والخدمي والاجتماعي، فإنه من الأهمية بمكان تقييم تجربة الجمعيات الأهلية وأداؤها وتقويمها، وتصحيح المسار أو إعادة الهيكلة للبعض منها، مع ملاحظة ان هناك العديد من التجارب الناجحة لجمعيات الزراعة العضوية للتصدير والتي تطبق معايير الجودة وفقا للمقاييس العالمية (GAP) قد حققت إنجازات في تنسيق جهودها مع القطاع الخاص في محافظتي الفيوم وبني سويف (مشروع الصادرات الزراعية والدخول الريفية – إيري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية ٢٠٠٦/٢٠٠٧). الى غير ذلك من الجمعيات التى حققت نجاحات في مجالات أخرى، إلا أن الأداء في البعض الآخر يتطلب تقييم الممارسات وتقويمها لتلافي السلبيات التي واجهتها.

ويشير تنامي أعداد الجمعيات الأهلية الذي يقدر بحوالي ٣٠ ألف جمعية في عام ٢٠٠٩ بأن نسبة الجمعيات الفاعلة بها يقل عن ٢٥% من العدد الإجمالي مما يتطلب ضم الجمعيات الصغيرة ودمجها مع الجمعيات الأكبر، وتحديد الأدوار للجمعيات في المنطقة الواحدة لتلافي الازدواجية والتكرار وانخفاض كفاءة الأداء، وإعادة تنظيم شئون الجمعيات ووضع ضوابط للدعم الحكومي لهذه الجمعيات، وتشديد الضوابط على التمويل الخارجي، وتسهيل الحصول على التمويل المحلي (آفاق التنمية في محافظة الفيوم، ٢٠٠٩).

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة فقد تبين ان العديد من الجمعيات القائمة تستهدف بحكم إنشائها رفع مستوى الخدمات وتنمية الأسر منخفضة الدخل إلا أن ضعف البناء المؤسسي لتلك الجمعيات ومحدودية التمويل المتاح لها يحول دون تحقيق آثار ملموسة بالنسبة للمهام التي تقوم بها في مكافحة الفقر وانحساره، حيث أوضحت إحدى الدراسات بأن أربحية المشروعات متناهية الصغر (صناعة السجاد اليدوي، ومنتجات النخيل)

التي تعتمد علي القروض المقدمة من خلال أحد الجمعيات الأهلية الفاعلة للمرأة المعيلة بمحافظة الفيوم والتي تمثل ٢٥% من إجمالي عدد الأسر بالمحافظة لا تغطي الحد الأدنى لاحتياجات الأسر، وبما لا يمكنها من الاستمرار في العملية الإنتاجية إلا بتكرار عملية الاقتراض مرات متعددة وذلك لانخفاض قيمة القرض وارتفاع سعر الفائدة، حيث بلغ العائد على رأس المال أكثر من ٥٠%، بينما الفائدة على القروض أكثر من ١٦% سنويا ورغم سرعة دوران رأس المال وارتفاع العائد إلا أن سيطرة كبار التجار على أسواق تلك المنتجات وعدم قدرة المرأة المنتجة على تسويق منتجاتها بكفاءة يحد من جدوى تلك المشروعات (إيناس، طلبه، ٢٠٠٥). وهو الأمر الذي يتطلب أن ترتبط سياسات محاربة الفقر وزيادة دخل الأسر الأولي بالرعاية ببرامج مدروسة تتيح توفير فرص التدريب على المنتجات التي ستقدم القروض من أجلها، ومساعدة الإناث على الالتحاق بها في ضوء سياسة تسويقية واضحة ومحددة، ولأهمية ذلك بالنسبة لتلك الفئات يتطلب الأمر ترابط جهود منظمات المجتمع المدني في إقامة مراكز التدريب التحويلي المتخصصة وفقا لظروف النشاط المحلي والإقليمي بكل منطقة. والترويج لثقافة العمل الحر، وعمل معارض دائمة للمنتجات المختلفة على مستوى المحافظات والمراكز وتوفير التمويل المناسب لكل مشروع وتيسير منح القروض للشباب والنقابات والمرأة المعيلة والأسر بشروط ميسرة، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للأسر منخفضة الدخل ونشر الصناعات الزراعية والبيئية كثيفة العمالة (الصناعات الغذائية على اختلاف أنواعها وصناعات النسيج والملابس وغيرها من الصناعات اليدوية) ولابد أن يرتبط ذلك كله بوقف عشوائية العمل الاجتماعي الذي تسبب في إنشاء تلك الأعداد المتزايدة من الجمعيات في ضوء استراتيجية محددة للعمل الأهلي بالتنسيق والترابط بين المؤسسات الزراعية وغير الزراعية، وتقليص البيروقراطية الحكومية المرتبطة بتلك التنظيمات وأنشطتها، بما في ذلك رفع كفاءة الجهاز القائم على تلك الممارسات بوزارة التضامن الاجتماعي، وتبسيط التعامل مع مصلحة الضرائب والتأمينات الاجتماعية وتنظيم أداء الجمعيات فيما يتعلق بالتبرعات والاشتراكات والهبات والتراخيص لجمع الأموال، والأرباح التي تحققها أنشطتها (توصيات مؤتمر تفعيل دور الجمعيات الأهلية بالتعاون مع جامعة الفيوم، ٢٠٠٨).

٥- بنك التنمية والائتمان الزراعي: يعتبر بنك التنمية والائتمان الزراعي هو الأداة الرئيسية للسياسة الزراعية المصرية في تنفيذ السياسة الائتمانية؛ وهو دور حكومي بدأ مبكراً تحت مسمى بنك التسليف الزراعي في عام ١٩٣١ وتم تعديل المسمى عدة مرات، وخلال الفترة (٦٤-١٩٨٦) والتي تمثل مرحلة التحكم والتدخل الحكومي في الإنتاج الزراعي، حيث أسند إلى البنك توريد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار محددة، واستلام المنتجات والمحاصيل الرئيسية الخاضعة لنظام التوريد الإجباري، وفقا لحصص معينة من كل محصول وبأسعار محددة أيضا مع تقديم الائتمان بأسعار فائدة مدعومة، ومع بدايات التحرر الاقتصادي في الزراعة لم يعد البنك محتكراً لسياسة الائتمان الزراعي وتوزيع مستلزمات الإنتاج وأصبح يتنافس مع البنوك الأخرى في مجال الائتمان مع تحرير أسعار الفائدة. وفي عام ٢٠٠٤ تم تنفيذ دمج بنوك الوجه القبلي والبحري الستة في بنك التنمية والائتمان للوجه القبلي والآخر للوجه البحري.

ويقدم البنك تسهيلات ائتمانية في ثلاث مجالات رئيسية هي: قروض تداول وتشغيل وتسويق الإنتاج الزراعي قصير الأجل، وقروض تنمية الإنتاج الزراعي متوسطة وطويلة الأجل، وقروض مشروعات التنمية الريفية والبيئية والمهنية (قصيرة ومتوسطة الأجل) ويشمل القسم الأخير مشروعات الأنشطة الخدمية ومنافذ التوزيع والأنشطة الريفية التي تهتم الدراسة بتفصيلاتها. وتبلغ نسبة مساهمة البنك في تمويل المشروعات الصغيرة حوالي ٢٤% من إجمالي التمويل المقدم من كافة البنوك.

ونظراً لأن سياسة التحرر الاقتصادي في القطاع الزراعي لم يتواكب معها تحرر حقيقي في البنية المؤسسية للتمويل والائتمان الزراعي استمر المزارعين (٤ مليون حائز يتعاملون مع البنك) في الاعتماد عليه كجهة وحيدة في هذا المجال، واستمر التعامل معه باعتباره مؤسسة لدعم المزارعين من خلال الفوائد المخفضة أو إسقاط الديون أو إعادة الجدولة للديون الزراعية وهي أمور تراكمت ومازالت، لتحدث تدهوراً مستمرا، تسبب في زيادة تكلفة التمويل في البنك مع انخفاض مؤشرات كفاية رأس المال على نحو يعكس تناقص قدرة حقوق الملكية على تغطية القروض الممنوحة بالبنك (تقرير بنك التنمية والائتمان الزراعي، ٢٠٠٨)، وهذه الأمور مع مشاكل التعثر التي ظهرت عدة مرات آخرها في عام (٢٠٠٩)، والتي تدخلت القيادة السياسية بقرار رئاسي بتخفيض ٥٠% من مديونيات صغار المزارعين كمنحة ومع التسهيلات الأخرى تم تسوية مديونيات بلغت قيمتها ١ر١ مليار جنيه واستفاد منها ٧ر٢٩٢ ألف مزارع وبلغت جملة الإعفاءات لصغار المزارعين ٧٣٢ مليون جنيه (رأس مال البنك يبلغ ٥ر١ مليار جنيه). ووفقا للبيانات المتاحة حتي سبتمبر ٢٠٠٩ تبلغ ميزانية البنك حوالي ٢٢ مليار جنيه، وقيمة الودائع به حوالي ٢٢ مليار جنيه مقابل ١٥ مليار منذ عامين.

وحتي يؤدي البنك دوره التنموي في المجالات الزراعية والتنموية الريفية يتطلب الأمر إعادة هيكلته ولعل القانون المقترح للبنك والمقدم من الحكومة للجهات التشريعية يفي بالعديد من تلك المتطلبات والتي من أهمها:

- إصلاح المركز المالي للبنك وإعادة هيكلة موارده.
- التخلص من جميع الأنشطة غير البنكية.
- السماح للبنك بإنشاء شركات متخصصة في مجالات التنمية الزراعية والريفية المتكاملة.
- تشجيع ثقافة الادخار في الريف المصري دعما لمشروعات التنمية الزراعية والريفية.
- تحرير إدارة البنك من الهيمنة الحكومية ليصبح للقطاع الخاص الزراعي والريفي دوراً في رسم وتنفيذ سياسة الائتمان الزراعي مع سلطات واسعة للجمعية العامة العادية.
- إصلاح هيكل العمالة الذي لا يتناسب مع حجم الأعمال (٣٠ ألف موظف) في ضوء حجم أعمال ٢٢ مليار جنيه تتولي مسئولياتها بنكان كبيران تنتشر فروعهما في القرى ٨٠٠ بنك قرية، ٤٣٠٠ مندوبيه تغطي الريف المصري وبعدد مستفيدين بلغ حوالي ٤ مليون مزارع.
- ومع أهمية إعادة هيكلة البنك وتحديثه إلا أن توجهات بيعه إلى إحدى الشركات السعودية (سبتمبر ٢٠٠٩) قد تم نفيه مؤخراً تأكيداً على دوره المحوري في التنمية الزراعية والريفية المتكاملة.

و تساهم جميع التعديلات المقترحة في تنشيط دور البنك في إنشاء شركات تدعم دعم مشروعات التنمية الزراعية والريفية وتتيح إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تقرير أمانة السياسات – الحزب الوطني الديموقراطي نوفمبر ٢٠٠٨) لتحل محل البنك في المهام التي سينسحب منها، ومن أهمها احتكار مستلزمات الإنتاج الزراعي بأنواعها وتداولها وتسويقها، وهي مجالات يمكن قيام العديد من الأنشطة على مستوى القرى والمراكز بجميع أنحاء الجمهورية، وكذلك تشجع على التشبيك من منظمات المجتمع المدني، والجمعيات التعاونية في إنشاء مثل تلك المشروعات، وإدارتها على أسس تنافسية لصالح أعضائها وفي مجالات عديدة أخرى.

وقد أفرد التعديل المقترح اهتماما خاصا بمشروعات التنمية الريفية وأهمية تقديم التمويل لها، وهي جميعا تصب لصالح توليد الدخل في الريف المصري، وتحسين ظروف الحياة وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الأداء الاقتصادي.

٦- الصندوق الاجتماعي للتنمية: أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩٢ وتبنى مجموعة من السياسات التنموية في مجالات تنمية المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، والتنمية المجتمعية والبشرية، ونشر فكر العمل الحر. وعلى الرغم من اتساع دائرة نشاط الصندوق، إلا أن جهوده في تنمية الريف تعتبر محدودة للغاية، حيث أنه في إطار السياسات التي نفذها المشروع وفي ضوء البيانات المتاحة لم يخص الريف المصري إلا برنامجا وحيدا وهو "زيادة دخول الأسر بالقرى" ويقع ضمن سياسة تنمية المشروعات متناهية الصغر.

وقد بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ نشأته في عام ١٩٩٢ وحتي عام ٢٠٠٧ لجميع الأغراض التنموية حوالي ١٠ مليار جنيه موزعة إلى ٩ر٦ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ١ر٣ مليار جنيه لمشروعات التنمية البشرية والمجتمعية. واستخدم الصندوق عدة آليات ووسائل من خلال التدريب ورفع القدرات وتنمية المهارات للشباب، وكذلك بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة، كما ساهم الصندوق في توفير فرص العمل وتوليد الدخل من خلال المشروعات الصغيرة التي استحوذت على ٤١% من إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق ووفرت ٩٦٦ ألف فرصة عمل منذ ممارسة نشاطه وحتي عام ٢٠٠٧ وحوالي ٤٤٥ ألف فرصة عمل في المشروعات متناهية الصغر، ٥٥٢ ألف فرصة عمل في مشروعات التنمية المجتمعية والمشروعات العامة خلال نفس الفترة. وتباينت وتعددت مجالات المشروعات العامة التي ساهم فيها الصندوق.

ومع أن عدد المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تلقت تمويلا من الصندوق قد زادت من ٣-٥% عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١٥-٢٠% عام ٢٠٠٦ إلا أن مدى وصولها لأفراد المجتمع مازال مقيداً إلى حد ما ويمكن للصندوق أن يبذل المزيد من الجهد لزيادة مدى وصول القروض المتناهية الصغر من خلال الاستخدام المتزايد من جانب المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع. فهناك مساحة عريضة لإشراك أعداد أكبر من وسطاء منظمات المجتمع المدني بشكل سريع في جميع خدمات الائتمان والتدريب والخدمات غير المالية الأخرى، التي يعهد بها من الجهات المانحة للصندوق الاجتماعي لتقديمها للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٨).

وتتضح أهمية الصندوق الاجتماعي في هذا النوع من القروض باعتباره وسيلة وآلية لمواجهة الفقر بشكل أكبر بعد دخول بعض الجهات والشركات التي تمنح قروض تتراوح ما بين ألف إلى عشرة آلاف جنيها

بأسعار فائدة مرتفعة تتراوح ما بين ٣٠-٥٠% ،وهو أمر يهدد سوق الإقراض متناهي الصغر بالانتهازية الربوية، فضلاً عن أنه يشجع على ظهور شركات توظيف الأموال من جديد، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام هيئة الرقابة المالية بوزارة الاستثمار بالإشراف على تنظيم سوق الإقراض متناهي الصغر، ومراقبة المؤسسات المالية التي تنشأ للإقراض متناهي الصغر وذلك بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي (سيف النصر ، ٢٠٠٩).

وقد أظهرت مراجعات الحكومات المتعاقبة والمانحين المتعددين للقروض التي قدمتها برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) إمكانية إنشاء آلية قروض تتميز بسرعة التوزيع والمرونة والشفافية وأن الصندوق الاجتماعي أحد آليات التمويل الشاملة لبرامج الحد من الفقر وخلق فرص العمل.

٧- صندوق التنمية المحلية: أنشئ الصندوق في عام ١٩٧٨ وبدأ مزاولة نشاطه اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٩ مستهدفاً في البداية التنمية الاقتصادية للوحدات المحلية القروية عن طريق منحها قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات إنتاجية إرشادية نموذجية ذات عائد، وفي إطار سياسة التحرر الاقتصادي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في عام ١٩٩٠ ببيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للوحدات المحلية، ومن بينها المشروعات الممولة من الصندوق، وأعيد تطوير استراتيجية عمل الصندوق ليقوم بمنح القروض مباشرة للشباب والمرأة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجاً، لإقامة مشروعات صغيرة تساهم في التنمية الاقتصادية داخل القرية ودعم اقتصادياتها ودعم التصنيع الريفي ،مع أهداف أخرى تتعلق بتخفيف حدة البطالة وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بين الأقاليم، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تقام بالصعيد والمناطق الصحراوية والحدودية.

وفي سبيل تحفيز الأفراد والمنظمات الأهلية غير الحكومية على تجميع وتنمية مدخراتهم وتأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي، يشترط الصندوق مشاركة المقترضين في تحمل جزء من تكلفة المشروعات الممولة من خلاله، وذلك بالنسبة للمشروعات التي تتجاوز قيمة القروض الممنوحة لها ثلاث آلاف جنيه للمشروع الواحد عدا مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة.

وعلي الرغم من أن الصندوق قد غطي جميع مناطق ومحافظات مصر فإن إجمالي القروض التي تم تقديمها منذ إنشائه وحتي عام ٢٠٠٧ بلغت ٨ر٢٣١ مليون جنيه فقط خلال ثمانية وعشرون عاما وبمتوسط ١ر٦٤ ألف مشروع وبمتوسط ٨ر٣٦١٦ جنيه للمشروع الواحد. جدول رقم (٥) بالملحق. وأمر هذا شأنه يعكس محدودية الأثر الذي يقوم به الصندوق في إحداث تنمية ريفية مؤثرة وفاعلة ذات تأثير على توليد الدخل المزرعي وغير المزرعي وتوفير فرص عمل تخفف من حدة البطالة بالريف. كما أن شروط منح القروض وسعر الفائدة (٩%)، والتقارير الدورية المطلوبة عن سير العمل بالمشروع الذي قدم القرض من أجله تمثل قيوداً على المستفيدين والأنشطة التنموية، وكذلك الحد الأقصى لقيمة القرض والمحددة لتنفيذ مشروع ما بعشرين ألف جنيه لتمويل المعدات والتجهيزات وتكاليف التشغيل لمدة دورة واحدة، (ترتفع قيمة القرض في حالة الورش الحرفية إلى خمسون ألف جنيه).

وبالنسبة لمجالات التنمية الريفية التي تشملها السياسة الائتمانية للصندوق فهي مشروعات الإنتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي والصناعات الحرفية والبيئية، والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة والمغذية لصناعات أخرى، والورش الحرفية (نجارة ، أثاث) وإصلاح الأجهزة الكهربائية وتصنيع الآلات الزراعية والمحال التجارية والمخابز والمطاعم والحاسبات الآلية.

والجهات المستفيدة من القروض هي الأفراد والمرأة (٣٠% من حجم القروض) وخاصة المعيلة والشركات (شركات الأفراد البسيطة)، الجمعيات التعاونية، الجمعيات الأهلية.

ورغم محدودية الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأنشطة صندوق التنمية المحلية والمجالات التي يغطيها، إلا أنها مثلت أهم مجالات التنمية الريفية التي يمكن أن تكون مجالا لترابط المؤسسات من أجل خلق فرص عمل وإقامة مشروعات للنشاط المزرعي وغير المزرعي، فيما يخدم تلك المجالات من جهة ويحقق الروابط التي تتيح الاستفادة من مخرجات القطاع الزراعي وتصنيعه محليا، لا سيما وأن نسب الإنتاج الموجه للتصنيع الزراعي والغذائي محدودة للغاية (جدول رقم ٣) وهي أحد المداخل الرئيسية الممكنة في استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة.

والأمر الذي يتطلب إحداث نوع أكبر من التشابك والتواصل والترابط بين المؤسسات الزراعية وغير الزراعية هو محدودية رأس مال صندوق التنمية المحلية مقارنة باتساع مجال خدماته، حيث بلغ رأس مال الصندوق ٥ر٦٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦ وتمكن من تدبير موارد مالية إضافية لإعادة إقراضها للفئات الأكثر احتياجا، حيث تم تدبير ٥٠ مليون جنيه في نفس العام منها ٢٠ مليون جنيه خصصت لإقراض مشروعات متناهية الصغر بمحافظة سوهاج من مصدرين رئيسيين هما اتفاقية قرض هيئة التنمية الدولية بمبلغ ١٠ ملايين جنيه مصري تقريبا، واتفاقية قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ يوازي ١٠ مليون

جنيه على عشر دفعات نصف سنوية بواقع ٦ مليون جنيه كل سنة لإعادة إقراضها لأصحاب الورش الحرفية والشباب الراغب في هذا المجال (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ٢٠٠٧).

ثانيا: تجارب وممارسات دولية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي في الريف:

تتعدد نماذج الروابط بين النشاط المزرعي على المستوى العالمي وتشارك المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في هذا الترابط بصور متعددة، وبقدر تنوع الإنتاج الزراعي والغذائي كما ونوعا وتطور أنواعه، وأصنافه، وسلالاته الطازج منها والمصنع أو نصف المصنع، بقدر تنوع المشروعات الزراعية وغير الزراعية، وتقتصر الدراسة على تناول المشروعات الزراعية وغير الزراعية التي تتم على النطاق الريفي وتساهم في التنمية الريفية بما في ذلك تعظيم الدخل المزرعي وغير المزرعي.. ومن ثم فإن المصطلحات المستخدمة في مسميات المؤسسات التي تحدث الترابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي وفقا لما ورد بالمراجع والدراسات الدولية في هذا المجال تتباين وتتعدد لتشمل:

- تنظيمات المزارعين أو تجمعاتهم: هي منظمات ريفية يتجمع أعضاؤها من أجل هدف تحسين الدخل المزرعي من خلال تحسين الإنتاج، وطرق تسويقه، والأنشطة التصنيعية المحلية التي ترتبط به.
- وتهتم تنظيمات المنتجين بسياسات الأسعار والتصدير والاستيراد للمنتجات الزراعية، وتحسين الممارسات الزراعية من خلال المدخلات والخدمات المختلفة بما في ذلك الإقراض الزراعي، والتسويق والتصنيع المحلي، على أن النهوض ببناء القدرات الريفية يتطلب تحسين الأداء في تنظيمات المنتجين أو المزارعين وركز (Haubert and Bey, 1995) على أهمية الجوانب الاقتصادية والفنية، في تجمعات المزارعين من خلال الاتحادات أو التنظيمات المزرعية، والتعاونيات والتجمعات الاقتصادية الأخرى، وبأن دورها هو خدمة الأعضاء من خلال تقديم معلومات أو تسهيلات في المدخلات والتسويق والقروض، والتخزين، والتصنيع وغيرها من الخدمات التسويقية والتنمية المحلية وتحسين نوعية الحياة بالقرية وكذلك الخدمات الاجتماعية الأخرى.
- تعتبر منظمات المنتجين نمطا جديدا من التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف أن تكون ذات مسئولية ومهام في التنمية الريفية كما في السنغال CNCR، والأرجواي CNER. كما يستخدم البعض منظمات المنتجين بديلا عن منظمات المزارعين باعتبار أن مصطلح المنتجين يشمل جميع أنواع الإنتاج الزراعي مشتملا على الإنتاج الحيواني والأسماك والتصنيع للمنتجات الزراعية داخل المزرعة أو في المناطق الريفية. ومن الصعب تصنيف الأعداد الكبيرة والأنماط من التنظيمات الريفية التي تنشأ من أجل أغراض التنمية الريفية على مستويات مختلفة (المحلي، والإقليمي، والقومي) (Pierre Rondot & Marie Helene Collion, 1999). وفي كل من مالي وتوجو تلقي المكتب القومي للغرف الزراعية تمويلا من البنك الدولي ضمن مشروعات دعم القطاع الزراعي – برنامج الخدمات الزراعية، وتنظيمات المنتجين ساهم في أن تؤدي الغرف الزراعية بمالي دورا حاكما في تدعيم وإنشاء تجمعات المزارعين حيث تم إنشاء فيدرالية لاتحادات منتجي الأقطان، والفيدرالية القومية للإنتاج الحيواني واللحوم، وفيدرالية منظمات منتجي المانجو، وجمعيات صيادي الأسماك (Bingen, 2004).

وتشير التجربة العالمية بأن منظمات المزارعين النشطة لعبت دوراً رئيسياً في تحديث الزراعة، وإبراز حقوق المزارعين في إبداء احتياجاتهم وقدرتهم على التفاوض مع الشركاء الآخرين من المستهدفين أو المنظمات الأخرى ويستهدف الجميع في النهاية المساهمة في تحقيق الرفاهية للمزارعين ومكافحة الفقر في المناطق الريفية (Robin Bourgeois and Others, 2003).

ولما كان العالم قد شهد تحولا في استراتيجية الأمن الغذائي كهدف قومي والتي استمرت طوال النصف الثاني من القرن العشرين وحتي ظهور بوادر العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي في التسعينات، لتتحول إلى استراتيجية مساعدة صغار المزارعين وأسرهم في زيادة الدخل المزرعي من أجل تخفيض الفقر الريفي، وهو الأمر الذي امتد تلقائياً ليشمل الدخل غير المزرعي أيضا من أجل انحسار الفقر ومكافحته في تلك المناطق المأهولة بأغلبية السكان في معظم الدول النامية. وهو الأمر الذي أدى إلى تحول الإرشاد الزراعي كمؤسسة تعمل على تحقيق التنمية الزراعية وزيادة الدخل المزرعي وخلق فرص جديدة للعمالة الريفية وفقا للظروف والأوضاع القائمة اعتماداً على سياسة العرض، لتتحول إلى سياسة تعتمد على طلب السوق وآلياته الديناميكية والمتطورة وقد اقتضي هذا التحول ثلاث تغيرات مؤسسية هي:

– أن يعطي الإرشاد الزراعي أولوية قصوى للمحاصيل ذات القيمة الاقتصادية العالية التي تعتمد على تكثيف عنصر العمل الريفي سواء كان الإنتاج موجها للسوق المحلي أو للتصدير.

- أن يتم تجميع صغار المزارعين وتنظيمهم في مجموعات من أجل تحقيق أهداف اقتصاديات السعة بما يتيح ربطهم بالأسواق من خلال السلاسل التسويقية القادرة والمؤهلة لتحقيق هذا الترابط الذي يمكنهم من عرض منتجاتهم بها والحصول على أسعار مجزية لمنتجاتهم.
- أن التخطيط الإرشادي واتخاذ القرارات يجب أن يكون لا مركزيا ليكون قادرا على اختيار المحاصيل الأكثر ملاءمة للبيئة المحلية أو المشروعات ذات الأولوية وفقا لاحتياجات واهتمامات المزارعين حسب ظروف السوق وأوضاعه المختلفة (Swanson, 2005).

ومن أبرز التجارب الدولية الناجحة التي طبقت تلك الاستراتيجية من أجل إيجاد فرص أفضل تعمل على زيادة الدخل المزرعي وغير المزرعي وربط المزارعين بالأسواق تجربتى الصين والهند والتي تم التركيز فيهما على أهمية رأس المال الاجتماعي وفقا للمفهوم الذي يؤكد عليه بانتنمان (Putman, 2000) بأن تنمية رأس المال البشري يمكن أن تعمل على إيجاد شبكة من الناس يتجمعون معا من أجل هدف تنموي يخصهم ويحقق مصالح ويتوافق مع الصالح العام.

ويفرق بانتنمان بين نوعين من رأس المال الاجتماعي في هذا الصدد هما التشبيك والتواصل، ويقصد بالتشبيك بأنها العملية التي يتم من خلالها خلق شبكة من الناس يتجمعون معا من أجل هدف عام أو مجموعة من النساء ممن يعتمدن على أنفسهن في تحقيق متطلبات المعيشة وأضاف بأن جمعيات المزارعين تقع تحت هذا النوع من تنمية رأس المال البشري وبأن التركيز يكون على كيفية تكوين المجموعة، وبناء الثقة بينهم ونوع التشبيك إما التواصل فهي عملية خلق الروابط مع المجموعات الخارجية من أجل هدف عام والمقصود بعملية التواصل في رأس المال الاجتماعي بأنه توجه خارجي يستهدف تحقيق قيمة مضافة من خلال الروابط مع المجموعات الأخرى، على سبيل المثال الترابط بين المنتجين والمصدرين أو تجار الجملة والذي يتيح فتح تلك الأسواق أمام المنتجون.

وسيتضح فيما يلي كيف استطاع المنتجون في كل من الهند والصين أن يصبحوا أكثر تنظيما من أجل فتح أسواق جديدة، ومصادر تكنولوجية والحصول على رأس المال اللازم لمشروعاتهم.

١- تجربة الصين: كان أحد المداخل التي ساهمت في تحول الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد السوق عن طريق تطوير جمعيات المزارعين، حيث أن ذلك التحول الذي بدأ في عام ١٩٧٩ قد ترتب عليه تغيرات في هيكل القطاع الزراعي والريفي لتواكب الأوضاع الجديدة في البنيان الاقتصادي.

ومن تلك التحولات اتجاه الأسر التي تعمل بالزراعة خلال العشرون سنة الماضية إلى إنتاج مجموعة من المحاصيل المربحة عاليه القيمة، والتوجه نحو مشروعات الثروة الحيوانية ذات المردود الاقتصادي المجزي، ومن نماذج تلك المنتجات التوسع في إنتاج الخضروات والتفاح ومشروعات المشروم، وتربية البط والخنازير وغيرها من المنتجات. ومعظم تلك الأسر المعتمدة على ذاتها يقع أربابها في الفئات العمرية الشابة (أقل من ٣٥ عاما) ومن المؤهلين تعليميا، حيث قضي معظمهم (٩ سنوات) في التعليم الفني ويهتمون بإنشاء المشروعات ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.

ولمساعدة أصحاب تلك المزارع للاستفادة من التقنيات الحديثة، والفرص المتاحة في الأسواق قامت وزارة الزراعة بإجراء الدراسات البحثية والميدانية وعقد المؤتمرات للوصول إلى أفضل الطرق والأساليب لتجميع هؤلاء الأسر تحت مظلة جمعيات المزارعين. وفي معظم الحالات تم إجراء نوع من التشبيك بين المزارع المتخصصة على مستوى القرية أو المستويات الأعلى وفي المدن أيضا، ولم يكن من الصعب إيجاد الإطار القانوني لتلك التنظيمات في مستوياتها المختلفة، ومن ثم أمكن لتلك التجمعات المحلية أن تندمج وتترابط مع غيرها من جمعيات المزارعين والمسوقين على مستوى الولاية أو المقاطعة حتي المستويات الأعلى بالدولة، من أجل العمل على إيجاد سلاسل يتم من خلالها تسويق المنتجات في الأسواق الحضرية، وكذلك شراء المدخلات الزراعية بشكل جماعي من أجل تخفيض التكاليف حتي تتحقق أهداف زيادة الدخول الريفية والمزرعية على حد سواء.

وبحلول عام ٢٠٠١ تم إنشاء ١٣ر٤ ألف جمعية مزارعين جديدة على مستوى المدن والقرى في المنطقة التي تم استهدافها لتنفيذ هذا البرنامج والبالغ عددها ٧٠٠ مقاطعة، وقد بلغ عدد الجمعيات حوالي ١٨ جمعية في كل قرية وتقدر وزارة الزراعة وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٢ إجمالي أعداد الجمعيات التي تم إنشاؤها على نطاق الصين بحوالي ١٠٠ ألف جمعية وأصبحت جمعيات المزارعين بمثابة الآلية المشتركة التي تعمل على تحسين التشبيك والترابط والاتصال عن طريق الإرشاد الذي ساهم في العمل على إيجاد فرص توليد الدخل الريفي وإنشاء المشروعات الريفية للمستلزمات والمخرجات الزراعية. وتحملت الجمعيات جزءاً كبيراً من تكلفة العمل الإرشادي الناشئ عن تقديم النصح في إنتاج المنتجات والسلع عالية القيمة. وأصبح للجمعيات أن تستخدم إمكانيات محطات الإرشاد الزراعي والقاعات المتاحة في عقد الاجتماعات الشهرية مع المزارعين والمسوقين والتجار. وتبين وجود الحاجة إلى المساعدات الفنية والتسويقية المتقدمة وكذلك المعلومات الإدارية

الحديثة والتي يمكن الحصول عليها من المرشدين المتخصصين وهو الأمر الذي أدى الى قيام العديد من تلك الجمعيات بالتعاقد مع أساتذة الجامعة والمستشارين المتخصصين ممن يمكنهم تقديم المساعدات الفنية والتدريب لأعضائها في موضوعات متخصصة معينة، وفي هذه الحالة تتحمل الجمعيات تكلفة الخدمة الإرشادية والحوافز وتكلفة الانتقال للخبراء والمستشارين، وفي السياق ذاته أصبحت الخدمات الإرشادية المحلية تقدم وفقا لمتطلبات السوق والمراكز الإرشادية.

ونتيجة لذلك فإن جمعيات المزارعين بالصين يمكن أن تتصف بأنها متعددة الوظائف وكذلك متعددة وسائل الاتصال بالمستويات الأخرى من رأس المال الاجتماعي، وتعمل على الترابط الفعال مع الأسواق والتجار وموردي المدخلات والمصادر التقنية المختلفة.

وفي اتجاه موازي عملت نظم الإرشاد للزراعة الآلية في الصين على تجميع جهود أجهزة التنمية الزراعية والريفية التي كانت تعمل فرادي وتعاني من الازدواجية في الأداء والتكرار في الممارسات ومن ثم انخفاض الكفاءة عموما إلى تجميع جهودها وتكاملها في مركز يطلق عليه المركز الإرشادي للزراعة التقنية، بما يخلق موارد جديدة يمكن من خلالها التركيز على أولويات الإرشاد بما يتفق والتنمية الريفية، وتم اتخاذ هذا الإجراء في جميع المقاطعات وتحملت الحكومات تمويل أنشطته وصدر قانون جمهورية الصين الشعبين بشأن طرق وتقنيات الإرشاد الزراعي، وأصبحت الحكومات المحلية مسئولة عن توفير التسهيلات والمعدات للمراكز الإرشادية وكافة متطلبات التمويل (Nie, 2002). وأصبحت تلك المراكز تقدم التدريب للمزارعين وكذلك للمرأة الصينية بالتعاون مع المجلس الفيدرالي للمرأة (Swanson and Samy, 2002).

٢- تجربة الهند : تركزت جهود الهند في مكافحة الفقر في الريف على تعبئة جهود وتجمعات المزارعين وكذلك تعديل نظام الإرشاد على نحو يساهم في التنمية الريفية المتكاملة ومن الأمثلة على ذلك: تعبئة جهود المرأة المعتمدة على ذاتها بالهند عن طريق هذا التوجيه حققت التجربة الهندية نجاحا متزايدا نحو خلق رأس المال الاجتماعي للمرأة الريفية. حيث كانت البداية عبارة عن تنظيم المرأة الريفية في مجموعات تعتمد على نفسها، وأصبحت تلك التجمعات بمثابة نوع من "نادي المدخرات" باعتبار أن كل عضو يساهم في حساب النادي بمبلغ معين يسدده بصفة دورية، وبناء عليه يمكنه الحصول على قرض صغير يبدأ به نوع من الأنشطة الاقتصادية. وتعكس تلك المجموعات نوع من التشبيك لرأس المال الاجتماعي. وبمجرد تنظيم تلك المجموعات يمكنهم أن يرتبطوا بفاعلية عن طريق الإرشاد بفرص تسويقية جديدة.

وقد نجحت تلك التجربة في أحد مقاطعات ولاية أورسا Orissa بالهند وبتعاقب نجاحها اتضح كيف يمكن تعبئة جهود تلك المجموعات من النساء نحو إنتاج المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة. وفي مقاطعة كاهيورد Khurd بولاية أورسا استخدم المزارعين حفرة عميقة بالقرية لتشرب منها حيواناتهم، وبعد أن تجمع النساء اللاتي لا يملكن الأراضي عن طريق الإرشاد في مجموعات يعتمدن على أنفسهن امكن تحويل تلك الحفر إلى أحواض لتربية الأسماك، معتمدين في مزاولة النشاط على جهود الإرشاد السمكي حيث علمهن كيفية تجهيز الأحواض وملئها بالماء، كما ساعدهم الإرشاد أيضا في الحصول على الزريعة والإصبعيات من المفرخات السمكية، وبعد ذلك بأربعة شهور بدأ تسويق الإنتاج من الأسماك محليا، وبدخول أعداد جديدة من النسوة المعدمين إلى مزاولة ذلك النشاط تزايد الإنتاج السمكي وتم تسويقه لدى المدن الرئيسية بالولاية ثم امتد نشاطهن التسويقي إلى المدن التجارية مثل كلكتا وتم الترابط بين تلك المجموعات على مستوى القرى والمقاطعات، وباكتساب تلك المجموعات المزيد من الخبرات تمكن من التحول إلى الاستزراع السمكي وإنتاج النوعيات المتميزة مثل أنواع الجمبرى التي تربي في المياه العذبة وتسويقها لدى الأسواق في المناطق الحضرية المتميزة، ومن الأرباح المحققة من ذلك النشاط تمكن النسوة من التحول إلى أنشطة إنتاجية أعلى ربحية مثل تربية الأبقار لإنتاج الألبان لتغذية الأسرة والفائض منها يتم تصنيعه كجبن يتم تسويقه محليا، وهكذا تمكن المرشدين على مستوى المقاطعات من إجراء عمليات التشبيك لأنماط من رأس المال الاجتماعي على مستوى القرية، ومن ثم اتصالهم بمؤسسات تربط تلك التجمعات من المنتجين بالأسواق المختلفة التي يتم من خلالها تصريف إنتاجهم بأسعار مجزية.

- دور الإرشاد في تنظيم مجموعات المزارعين بالهند (نتائج دراسة حالة بولاية أورسا Orissa): يقوم النموذج الإرشادي الجديد بالهند على فكرة تنظيم تجمعات المنتجين، والمجموعات المعتمدة على نفسها وقد تم تطبيق هذا النموذج (كتجربة تطبيقية) في أربعة مقاطعات بولاية أورسا. وتتكون أنشطة البرنامج الإرشادي الجديد التي تم تنفيذها من ثلاث عناصر رئيسية (اللامركزية، والقيادة الريفية، والنموذج الإرشادي القائم على طلب السوق) ضمن مكون نقل المستحدثات التكنولوجية في المشروع القومي للتكنولوجيا الزراعية الممول من البنك الدولي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٥). ويقوم النموذج الإرشادي الجديد على فكرة التكامل والترابط بين أنشطة البحوث والإرشاد في المقاطعات المشاركة في المشروع من خلال جهاز إدارة التكنولوجيا الزراعية، ويعمل كل جهاز من تلك الأجهزة على أن تتضامن جهود النظام الإرشادي بالمقاطعة والمنظمات غير

الحكومية المحلية، وقادة المزارعين في صياغة أنماط جديدة من تجمعات المزارعين، وتنظيمات تجمعات المرأة المعتمدة على نفسها. والهدف الأساسي هو تعزيز إمكانات تجمعات المزارعين نحو زراعة أنسب المحاصيل ذات العائد النقدي المرتفع، ومشروعات الإنتاج الحيواني وغيرها من المشروعات التي تعمل على زيادة الدخل المزرعي للأسر الريفية. وتم مشاركة تجمعات المزارعين، والمرأة المعتمدة على نفسها في التخطيط للبرنامج الإرشادي من خلال مجلس إدارة جهاز التكنولوجيا الزراعية على مستوى المقاطعة واللجان الاستشارية للمزارعين التي تم إنشاؤها على المستويات الأقل من ذلك. وكان الهدف التعرف على المشاكل الرئيسية والأولويات لتلك التجمعات من المزارعين وكنتيجة لهذه الاستراتيجية الإرشادية الجديدة تم تنظيم حوالي ١٤٠٠ من تجمعات المزارعين خلال خمس سنوات وذلك في المقاطعات الأربعة التي تم فيها تجربة المشروع (Santa Mishara and Burton Swanson, 2007).

إن التجربة الهندية توضح أن النظام الإرشادي ساعد صغار المزارعين على التوسع في إنتاج المحاصيل والمنتجات ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة ونقلها إلى الأسواق حتي تدر عليهم عوائدً مجزية وإيجاد روابط تساهم في زيادة دخول السكان الريفيين وربط الإنتاج الزراعي بالتصنيع الريفي والتسويق ومعاملات ما بعد الحصاد.

٣- تجربة إندونيسيا: توضح دراسة "تقوية منظمات المنتجين الريفيين بإندونيسيا" التي أعدها المركز الفرنسي للتعاون الدولي في البحوث الزراعية (CIRAD) لصالح البنك الدولي في مايو ٢٠٠٣ أن الحكومات المحلية أعطت اهتماما محدودا لتنمية منظمات المزارعين، من منطلق صعوبة بناء علاقة وطيدة معهم؛ ذلك بأن الحكومات المحلية كانت مشغولة باللامركزية وتبعاتها، ولم تعطي الفرصة للمزارعين لإبداء آرائهم إلا للمقتدرين منهم وكذلك لممثلي منظمات المجتمع المدني.

وقد أوضح تقريرين تم نشرهما عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ من خلال تلك الدراسة أن تطور منظمات المزارعين مازال في مراحله الأولي. وبأن الفقر الريفي يمثل مشكلة، كما أن عملية تطوير قطاع الزراعة لم تنته بعد، وأن قدرة المزارعين على إبداء آرائهم والتفاوض مع المسئولين مازالت غير معترف بها وأن تجميع جهود المزارعين ومبادراتهم تنمو حثيثا حيث تنجح أحيانا وتخفق فى أخرى، وتبين أن المنظمات القائمة تهتم بالتسويق حيث يتجمع المنتجين لبيع منتجاتهم جماعيا، وكذلك يتجمعون من أجل تنظيم ملكية الأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية. أما منظمات المنتجين الريفيين فعددها محدود وهي متعددة الأغراض ولم تحقق تقدماً يذكر في التعامل مع التجار أو المؤسسات المحلية، حيث لم يعترف بدورهم لدى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وحاولت منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً لتقوية منظمات المنتجين الريفيين ومنظمات المزارعين.

وقد اتسمت علاقة البحوث الزراعية بالمزارعين بالضعف وعدم الترابط وبخاصة مع المنتجين الريفيين ومن ثم افتقد المزارعون الثقة بالأنشطة البحثية باستثناء بعض حالات التعاون بين أساتذة الجامعة وكل من منظمات المنتجين الريفيين، ومنظمات المجتمع المدني. إلا أن الخدمات الإرشادية كانت تقوم بدرها بعيداً عن اهتمامات المزارعين وأولوياتهم إلى أن تم العمل من خلال مشروع للإرشاد الزراعي يستهدف التعاون مع المزارعين، ولكن تعالي المرشدين على المستهدفين من المزارعين حال دون تحقيق الهدف، وقد قامت الشركات الزراعية بلعب الدور المناط بالإرشاد فيما يتعلق بتوفير (البذور– الأسمدة والكيماويات). وأخيرا بدأت بوادر تنبئ بآفاق مستقبلية أفضل لتلك المنظمات الريفية، إلا أن التعارض بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين الريفيين يشكل عقبة نظراً لأن منظمات المجتمع المدني كانت تعاني من ازدواجية الأدوار التي تقوم بها.

واستمرت خدمات البحوث والإرشاد تتعامل مع منظمات المنتجين الريفيين بنظرة علوية وباعتبارهم أداة لنشر المعلومات الفنية لمخرجات ونتائج البحوث وليس باعتبارهم شركاء يجب التفاهم والتفاوض معهم.

وفي ضوء الوضع القائم بالنسبة لمنظمات المنتجين الريفيين اقترح التقرير على الشركاء المستهدفين (مجموعات المزارعين، الحكومة، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمانحين) أن يضعوا استراتيجية لتقوية منظمات المنتجين الريفيين في إندونيسيا على النحو التالي:

- الارتقاء بالمستوى المعرفى لمنظمات المنتجين الريفيين والاعتراف بهم كمنظمة للمزارعين المحترفين، مع تحديد أهدافهم، ومعارفهم وقدراتهم.
- دفع منظمات المنتجين الريفيين على أن تعمل كجهات مستقلة وفى شراكه مع القطاع الحكومي، والقطاع الخاص والتاكيد على أن دورهم لا يقل اهمية عن بقية الشركاء الآخرين.

وحدد التقرير شروط عديدة لتهيئة البيئة الملائمة لتنمية وتطوير منظمات المنتجين الريفيين وهي:

- بناء الثقة بالنفس والجدية في التعامل.

- تبادل الخبرات من أجل وضع الخطط العامة.
- الإشادة بأهمية ودور منظمات المنتجين الريفيين.
- التوسع في تقديم الخدمات.
- توفير الخبرات والمعارف عن منظمات المنتجين الريفيين ومن أجلهم.
- مواءمة الفرص الممكنة للتعاون مع الفئات المستهدفة الأخرى.
- الدعم القانوني.

واقترح أن تتم عملية التقوية خطوة بخطوة مع إعطاء الوقت الكافي، وأن تتولي لجنة استشارية قومية واسعة التمثيل يشارك فيها ممثلين لمنظمات المنتجين الريفيين على مستوى القرية ممن يتعاملون مع التنمية الريفية والزراعية بإندونيسيا للإعداد لمؤتمر قومي يتم خلاله وضع خطة تنفيذية واقعية وفي هذا الصدد، اقترح التقرير أن يتم الاستفادة من التمويل المتاح من الدول المانحة للاستعانة بجهة محايدة تتحمل تبعات تلك المهمة، وأن تستعين بممثلين عن الجمعيات التي حققت نجاحا ملموسا وإنجازات في صالح التنمية الريفية بإندونيسيا، ويمكن أيضا مشاركة المستهدفين الآخرين والشركاء مثل الخدمات الحكومية، والقطاع الخاص كشريك دون تحمل مسئولية القيادة (Robin Bourgeois and Others, 2003).

٤- خبرات دولية في مجال التمويل الريفي: من التجارب الناجحة عالميا في مجال الاهتمام بالقطاع الريفي وتنميته وتوفير الآليات المناسبة لتمويله وفقا لاقتصاديات السوق تجربة بنك كريدي أجريكول بفرنسا. والذي بدأ نشاطه في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف دعم القطاع الريفي وتحديث الزراعة في فرنسا من خلال تقديم القروض لشباب المزارعين ضمن برنامج بدأ تنفيذه في عام ١٩٤٦، وقد عمل البنك على تنمية المدخرات باستخدام سندات التمويل.

وفي فترة السبعينات من القرن الماضي شمل نشاط البنك التجمعات الريفية التي يبلغ عدد السكان بها أقل من ٥٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧١ ثم اتسع نشاطه ليشمل التجمعات السكانية أقل من ١٢٠٠٠ نسمة وذلك في عام ١٩٧٩ حيث اهتم البنك بتمويل الأنشطة الريفية وتم تغطية جميع التجمعات والمناطق الريفية بالخدمات التمويلية التي يقدمها، والذي كان يشكل في ذلك الحين أكثر من نصف السكان الفرنسيين. وانتشرت البنوك الإقليمية لتغطي تلك المناطق خلال الفترة من ١٩٧٩ وحتي ١٩٨١ وتم تمويل جميع الأنشطة والمشروعات الزراعية والمشروعات الصغيرة الحديثة في الريف الفرنسي (والتي لا يزيد عدد العمال بها عن ١٠٠ عامل).

واتسع نشاط البنك ليغطي احتياجات جميع الأفراد في كافة المناطق الفرنسية؛ وهو يعد في الوقت الراهن ضمن أكبر خمسة بنوك على المستوى العالمي وله فروع بمعظم الدول بما في ذلك مصر حيث لم يعد نشاطه مقتصراً علي الإقراض الريفي كما كان الأمر في بدايات نشاطه، وإنما اتسعت مجالات اهتماماته المصرفية لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية داخل فرنسا وخارجها، ومازال البنك يعطي للزراعة والتنمية الريفية أهمية كبيرة في الجانب التنموي رغم النجاحات العديدة التي حققها في الأنشطة غير الزراعية ولا سيما التجارية منها، وبذلك يجمع البنك بين هدفي الربحية التي يستهدفها الاقتصاد الحر وبين المسئولية التنموية والاجتماعية التي أنشئ من أجلها.

وقد حقق بنك رابو البولندي نجاحاً في التمويل الزراعي والريفي أيضاً في تجربة مماثلة وإن كانت أقل انتشاراً من التجربة الفرنسية.

ثالثا: فرص وإمكانيات تطوير الأداء المؤسسي لتدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي:

من المعلوم نظريا بأن النمو الزراعي له تأثيرات إيجابية على التنمية الزراعية والتنمية الريفية وقد كان موسم حصاد القطن في حقبة من الزمن يمثل انتعاشاً للحياة الريفية ورواجاً للاقتصاد الريفي بوجه عام فى مصر ، وبعد تراجع دور الزراعة باعتبارها النشاط الاقتصادي المحوري في الاقتصاد المصري تراجعت معه تلك الأهمية إلا أن الريف المصري ما زال يرتبط بالزراعة بتشابكات متعددة من خلال الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، ومن الأهمية بحث تلك التشابكات بهدف التعرف على مساهمة الزراعة في خفض الفقر الريفي الذي بات يتأثر بعوامل كثيرة، منها معدلات النمو في الاقتصاد القومي حيث إن كل انخفاض بنسبة ١% في معدلات النمو الاقتصادي يلقي بحوالي ٣% من السكان تحت خط الفقر معظمهم في الريف (لجنة الزراعة- أمانة السياسات-الحزب الوطني، يونيو ٢٠٠٩). وقد ساهمت الأزمة العالمية في خفض معدل النمو الاقتصادي في مصر من ٤ر٧% إلى نحو ٥ر٤% ما بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩. ويتطلب ذلك بذل جهوداً تنموية في خلق مجالات جديدة لتوليد الدخل الريفي، ويمكن تناول ذلك من خلال ثلاث جوانب هي الدخل المزرعي وغير المزرعي، والإصلاح المؤسسي لتعزيز الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي بهدف مكافحة الفقر، وقيام الأنشطة والمشروعات التي تشكل فرص للتشغيل الريفي وتوليد الدخل.

١- العلاقة المتبادلة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية: من المعلوم بأن النمو الزراعي ينعكس الجزء الأكبر منه على القطاع الريفي وفقا لهيكل الملكية والحيازة القائم والذي تتزايد فيه باضطراد فئات صغار

الملاك والحائزين كنتيجة طبيعية للعلاقة بين الزيادة السكانية والمساحة المزروعة. وما يعنيه ذلك من توليد دخول مزرعية، وفرص للاستثمار الريفي والمشروعات الزراعية وغير الزراعية والاستهلاك الريفي...الخ. كما أن ذلك يترتب عليه اتساع فرص التسويق والتداول في السلع والمنتجات الزراعية سواء على مستوى الأسواق المحلية أو في تجارة المنتجات والمحاصيل ونقلها وتجهيزها وتداولها في التجارة الداخلية أو للتصدير... وتتسع روابط الإنتاج الخلفية لتشمل تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي وهي متباينة ومتعددة، ويمثل الإنتاج المحلي منها جزءاً كبيراً سواء تم استيراد بعض مدخلاته من الخارج، أو تم الاعتماد على السوق المحلي في تصنيعها، حيث تبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج المحلي ٣٤ر١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥ (موجز الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة، ٢٠٠٧) وأمر هذا شأنه يمكن أن يتيح فرص عمل تولد دخولاً غير مزرعية في مواقع عديدة على نطاق الريف المصري واتساع رقعته الجغرافية.

ومن متطلبات تحقيق التنمية الزراعية العمل على تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية وإيجاد إطار تنسيقي بينها لزيادة مساهمتها التنموية (التقرير النهائي لمشروع دراسة دور مؤسسات الإرشاد والمنظمات الريفية في التنمية الزراعية في إطار سياسات وبرامج التحرر الزراعي، أكاديمية البحث العلمي، ٢٠٠٢). وهكذا فإن العلاقة المتبادلة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية واقع يجب تعزيزه، ولعل انتقال العمالة بين مشروعات التنمية الزراعية والريفية بشكل جزئي أو كلي تفرضه طبيعة الأمور، وقد تبين أن النمو في الإنتاجية الزراعية لكل وحدة عمل بمعدل أعلى من الإنتاج الزراعي يتيح انتقال العمالة إلى القطاعات الأخرى التي تتوافر فيها فرص عمل أعلى إنتاجية، وهذا الانتقال هام لحفز النمو الاقتصادي الكلي رغم أنه قد لا يكون مضمونا في حالة ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد (هناء خير الدين، والليثي، ٢٠٠٨)، إلا أنه داخل الريف هناك حاجة دائمة لفرص عمل لبعض الوقت في أنشطة غير زراعية، على أن انعكاسات ذلك على الاقتصاد القومي يجب أن تتم من خلال العمل في عدة اتجاهات، سواء داخل المؤسسات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والتنمية الريفية، أو بالغرف التجارية والصناعية التي يجب أن يتوفر لديها معلومات كافية عن الفرص المتاحة بالقطاع الريفي وإمكانات التصنيع الزراعي والغذائي وغيرها من متطلبات الحياة الريفية، بما يتيح ضخ استثمارات في شريان التنمية الريفية التي تعاني من انسدادات عديدة في قنوات الاتصال مع الروافد التنموية في الاقتصاد المصري، إما لغياب المعلومات ونقصها عن فرص الاستثمار الريفي ومجالاته وهي أحد مظاهر فشل السوق، أو لقصور الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى في تناول ونشر تلك المعلومات. على أن المردود الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الريفية سواء كان في بنية تحتية أو خدمات صحية وتعليمية وما يعنيه ذلك من إصلاح علاقات الفجوة الريفية الحضرية التي أوضحتها تقارير التنمية البشرية في السنوات الأخيرة تصب جميعها لصالح التنمية الزراعية، من خلال تحسين الأمور الحياتية والمعيشية للمزارعين، أو تحسين مستواهم التعليمي والمعرفي بما يتيح لهم التعامل مع التقنيات والمستحدثات الزراعية بوعي وفكر متطور.

٢- الدخل المزرعي وغير المزرعي: يشكل الدخل الزراعي حوالي ١٤% من إجمالي الدخل القومي ويعمل بالقطاع الزراعي ٢٧% من إجمالي العمالة ويعيش بالريف ٨ر٥٧% من السكان وذلك في عام ٢٠٠٧ (جدول رقم ١). ويمثل الدخل من الأنشطة غير المزرعية حوالي ٦٠% من السكان (هناء خير الدين، والليثي، ٢٠٠٨).

جدول رقم (١): تعداد السكان والسكان الريفيين وقوة العمل خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٧)

البيـــان	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
جملة السكان	٤٢ر١٣	٥١ر٩١	٦٣ر٩٧	٧٢ر٩٠
السكان الريفيين	٢٣ر٥٩	٢٩ر٣٩	٣٦ر٧٩	٤٢ر١١
نسبة السكان الريفيين	٥٦ر٢	٥٦ر٦	٥٧ر٥	٥٧ر٨
قوة العمل الكلية	١٠ر٩٤	١٣ر٣٥	١٧ر٤٢	١٩ر٨٥
نسبة قوة العمل الزراعية %	٤ر٢	٤ر٥	٥ر٠٠	٤ر٥
	٣٨ر٤	٣٣ر٧	٢٨ر٧	٢٧ر٠٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وفي تقديرات سابقة يمثل الدخل الريفي من مصادر غير زراعية ٣٠% كما أن أصحاب الحيازات أقل من فدان يحصلون على ٩٥% من دخولهم من خارج المزرعة بعكس أصحاب بالنسبة لأصحاب الفئات الحيازية الأكبر (مشروع الإدارة المزرعية، وزارة الزراعة، ١٩٩٧).

وقد شهد الدخل الزراعي تطوراً إيجابياً في السنوات الأخيرة حيث تزايد صافي عائد الفدان بالأسعار الثابتة من ٦٨٤ جنيه في متوسط الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٠٤٦ جنيه في عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو

سنوى ٧ر١% إلا أن التفتت الحيازي كان له آثارا سلبية على هذا الأثر التنموي (استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، وزارة الزراعة، يناير ٢٠٠٩). ولعل تغيير التركيبة السكانية في الريف والعلاقة السلبية بين نمو السكان المتزايد وفرص العمل بالقطاع الزراعي يجعل من البحث عن مصادر للدخل غير المزرعي بالريف المصري وإيجاد فرص عمل أمرا يتطلب تضافر جهود المؤسسات ذات العلاقة على نحو أكثر فاعلية.. ويصبح التساؤل ما هي الفرص الممكنة لذلك ؟ والآليات المطلوبة ؟.

جدول رقم (٢) :تقديرات السكان والقوى العاملة في القطاع الزراعي والريفي حتي عام ٢٠٣٠

البيـــان	٢٠٠٧ سنة الأساس	التقديرات المتوقعة	
		٢٠١٧	٢٠٣٠
إجمالي عدد السكان	٧٢ر٩٠	٩٢	١٠٦
السكان الريفيين	٤٢ر١١	٥٣	٦٢
الزيادة في القوى العاملة الزراعية (المباشرة)*		٠ر٤	١ر٠
الزيادة في القوى العاملة الزراعية غير المباشرة**		١ر٢	٣ر٠
إجمالي الزيادة في القوى العاملة الزراعية		١ر٦	٤ر٠

*** القوى العاملة في الأنشطة الزراعية الحقلية المباشرة.**

**** القوى العاملة في الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والخدمية المكملة والمرتبطة بالنشاط الزراعي.**

المصدر: حسبت بواسطة الباحثين من جدول رقم (١)

جدول رقم (٣): النسبة المئوية للكميات التي يتم تصنيعها من إجمالي الإنتاج لأهم المحاصيل والمنتجات في عام ٢٠٠٧

السلعـة	الإنتاج بالمليون طن	المصنع %	السلعة	الإنتاج بالمليون طن	المصنع %
الطماطم	٨ر٦	٠ر٧	البقوليات	١ر٤	٠ر٣
البطاطس	٢ر٣	٧ر٨	اللحوم والدواجن	١ر٥	٠ر٣
البصل والثوم	١ر٦	١ر١	الأسماك	٠ر٩	٠ر٥
باقي الخضروات	٩ر٤	١ر٨	الألبان	٥	٢٥
الفاكهة شاملة التمور	٩ر٨	٠ر٩			

المصدر: استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٢٠، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عن: معهد بحوث وتكنولوجيا الأغذية – وزارة الزراعة.

جدول رقم (٤): نسبة الفاقد في بعض المحاصيل الحقلية والبستانية

المحصول	نسبة الفاقد	المحصول	نسبة الفاقد
القطن	١٠	الفراولة	٣٠
القمح	١٥	البصل الجاف	١٢
الذرة	١٠	البسلة الخضراء	٤
الأرز	٨	البرتقال	٢٠
الفول السوداني	٨	العنب	٢٨
السمسم	١٢ر٥	البلح	١٩
الفول البلدي	٨	المانجو	١٨
الطماطم	٢٧	المشمش	١٤
البطاطس	١٠	الموز	٢٢

المصدر: صلاح الدين وآخرون، ورقة عمل حول مستقبل الزراعة المستدامة في مصر، ٢٠٠٤.

جدول رقم (٥): الأنشطة والمشروعات التي مولها صندوق التنمية المحلية خلال الفترة (١٩٧٩ – ٢٠٠٧)

نوع النشاط	عدد المشروعات	عدد المستفيدين	عدد مشروعات المرأة	% مشروعات المرأة	قيمة القرض (القيمة بالجنيه)	قيمة المشاركة (القيمة بالجنيه)	جملة الاستثمارات (القيمة بالجنيه)
الدواجن	٨٧٣٢	١٠٢٢٠	٥٦٩٥	٦٥.٢	٢٣٥٨٨٥٨٧	١١٣١١٣٠٤	٣٤٨٩٩٨٩١
إنتاج حيواني	٣٦٨٦٦	٣٧٤٦٠	١٨٦٣٦	٥٠.٦	١٢٨٣٧٧٠٨٧	٤٨٥٣٣٦٧٤	١٧٦٩١٠٧٦١
منتجات ألبان	٦٦	١٧٦	١٥	٢٢.٧	١٢٩٨٦٥٠	٢٣٦٤١٥٠	٣٦٦٢٨٠٠
مناحل	١٠٢٦	١٢٦٢	٥٤	٥.٣	٤٣٥٩٩٥٣	٣١١٥٤٢١	٧٤٧٥٣٧٤
زراعات محمية	١١١	٢٥٦	٢٠	٨.٠٠	١٣٩٩٩٥٠	١٤١٢٨٨٨	٢٨١٢٨٣٨
منتجات زراعية متقدمة	٢٤	١٥٤	٠	٠.٠	٥٥٦٤٢٦	٧٦٢٨٧٩	١٣١٩٣٠٥
ميكنة زراعية	٣٠٩٩	٣٧٢٤	٣٩٧	١٢.٨	١٩٥٥٥٠١٠	٨٦٨٠٨٤٢	٢٨٢٣٥٨٥٢
ورش ومصانع ومنتجات بيئية	٤٠٧٣	١١٦٢٨	٢٢٦٨	٥٥.٧	١٧٦٧٣١٧٥	١٠١٨٨٣٨٩	٢٧٨٦١٥٦٤
وسائل نقل وبضائع	١٣٣١	٢١٩٣	٦	٠.٥	١٤٨٢١٤٤٠	٨٣٥٨٥٠٢	٢٣١٧٩٩٤٢
منافذ بيع	١٩٢٧	٢٨٣٥	٨٩٠	٤٦.٢	٤٤٢٣٦٠٠	١٨٦٣٥٩٥	٦٢٨٧١٩٥
مضارب ومطاحن	٣٨٠	٥١٧	٩٤	٢٤.٧	٢٥٣٢٢٧٥	٣٨٧٧١٠٥	٦٤٠٩٣٨٠
وحدات خبيز منزلية	١٧٠٦	١٧٣٥	١٦٧٦	٩٨.٢	٧٨٦١٥٠	٣٠٥١٨٨	١٠٩١٣٣٨

تربية دودة الحرير	٥٦	٥٦	١٨	٣٢.١	١١٢٠٠٠	٥٧٣١٤	١٦٩٣١٤
حسابات وبرمجيات	٢٣٨٥	٢٣٩٣	٤٣١	٥٢.٧	٦٤١٣١٥٦	١٥٣٩٩٣١	٧٩٥٣٠٨٧
أخرى	٢٣١٣	٣٥٧٠	١٨٧٤	٨١.٠	٥٩٣٧٩٨٣	٥٨٤٩٨٦٣	١١٧٨٧٨٤٦
الإجمالي	**٦٤٠٩٥**	**٧٨١٧٩**	**٣٢٠٧٤**	**٥٠.٠**	**٢٣١٨٣٥٤٤٢**	**١٠٨٢٢١٠٤٥**	**٣٤٠٠٦٥٤٨٧**

عدد المستفيدين = أصحاب المشروعات + فرص العمل الإضافية التي أتاحتها المشروعات
المصدر: دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية، ٢٠٠٧

كما تبين من القسم الثاني من الدراسة وجود خلل قائم ونقاط ضعف في الجوانب المؤسسية ذات العلاقة بالتنمية الريفية استمرت تتراكم عبر الممارسات من النظام الشمولي إلى فترة الانتقال إلى التحرر الاقتصادي ومازالت غير قادرة على مواكبة متطلبات التنافسية، وإن كان هناك إنجازات فعلية فهي تتم دون ترابط واتساق مع ما يجب عمله وفق منهجية مستهدفة وتصبح المعالجات الجزئية للجوانب التشريعية والتنظيمية والتمويلية لكل مؤسسة على حده أمراً إيجابيا وضرورياً ولكنه غير كافياً. من ثم تصبح إعادة الهيكلة لتلك المؤسسات وفق توجهات استراتيجية هي الحل الذي يحول عليه.

٣- إعادة هيكلة المؤسسات ذات العلاقة بالتنمية الريفية المتكاملة: إن الوصول إلى نتائج ذات دلالة في الترابط بين المشروعات الزراعية وغير الزراعية، يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات التي تناولتها الدراسة لمواجهة المشاكل المتراكمة في تدهور البنية التحتية في الريف على نحو يعيق إمكانات التصنيع الريفي الزراعي منه والغذائي على حد سواء، وكذلك انتشار الأمية وتفشي البطالة وتراجع دور المرأة والشباب، وتزايد الأعداد التي تنحدر إلى أسفل خط الفقر، فضلاً عن الفقر في القدرات، ومن ثم تراجع مكانة رأس المال البشري في كافة صوره وتنظيماته... كل ذلك يتطلب معالجات غير تقليدية لمواجهة تلك القضايا المتشابكة والمتداخلة ولعل إعادة هيكلة المؤسسات يتم على نحو يتلافي أوجه الخلل والقصور التي تم تناولها بالقسم الثاني وأهم ملامح تلك التعديلات الهيكلية:

الإرشاد الزراعي: تعدل استراتيجيات الإرشاد لتواكب التوجهات العالمية في هذا الشأن وهي على النحو التالي:

- ربط البحوث الزراعية والإرشاد وفقا لمتطلبات واحتياجات السوق عكس ما هو قائم حاليا.
- بناء رأس المال البشرى وتنظيم تجمعات المزارعين (جمعيات، اتحادات...الخ) وربطها بالأسواق.
- لامركزية التخطيط والتنفيذ للبرامج الإرشادية.
- اتساق التشريعات وربطها بالمؤسسات (التعاون والتمويل والائتمان، والتسويق الزراعي، وتجمعات المزارعين) في توافق مع استراتيجية الإرشاد.
- توفير مقومات البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الأقاليم والمناطق الزراعية وقيام تعاقدات بين صغار المزارعين والشركات.

على أن يتم ذلك في صورة مشروعات مدروسة وأنشطة جديدة تكون قادرة على المنافسة (Swanson, 2003).

وبالنسبة للأدوار الأخرى التي يمكن أن يساهم بها الإرشاد في مجال زيادة الدخل المزرعي وغير المزرعي فهي تخفيض الفاقد، وإعادة تدوير المخلفات الزراعية (النباتية- الحيوانية) وقيام بعض الأنشطة والصناعات القائمة على ذلك.

التعاونيات الزراعية وبنك التنمية والائتمان الزراعي: أهم التعديلات الهيكلية تتركز على كل ما من شأنه تمكين تلك المؤسسات من القيام بدور تنموي وفقا لآليات السوق وتمشيا مع ديناميكية المتغيرات المحلية والعالمية وتتلخص أهم التعديلات الهيكلية المطلوبة في أن تتيح التشريعات والتنظيمات ومصادر التمويل بما يمكن تلك المؤسسات كل على حده أو في إطار من التنسيق والتعاون والتكامل :

- القدرة على إنشاء شركات تقوم بأنشطة استثمارية زراعية وغير زراعية تحقق أهداف التنمية الريفية المتكاملة وتعمل في إطار من التنافسية وفقا لآليات السوق الحر.
- التخلص من التدخل الحكومي والمركزية والبيروقراطية الإدارية.
- تنسيق وتكامل الأدوار في مجالات التنمية الريفية.

الجمعيات الأهلية: أهم ما يجب مراعاته في منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالتنمية الريفية:

- وقف العشوائية في العمل الاجتماعي والتنموي بالريف.
- الدمج بين الجمعيات صغيرة الحجم (وهي تمثل الغالبية العظمى لما هو قائم حاليا) لتعمل وفقا لاقتصاديات السعة.
- تلافي الازدواجية والتكرار في الأهداف والأنشطة (خاصة بالنسبة للجمعيات متعددة الأغراض).
- التركيز على المشروعات الإنمائية التي تولد الدخل وتوفر فرص العمل.
- رفع القدرات البشرية وتعزيز الإمكانيات التدريبية.

ومن النماذج الناجحة التي يجب تقييمها ومحاكاتها في مجالات التنمية الزراعية والريفية، اتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية، واتحاد منتجي الدواجن، وجمعية تنمية الحاصلات البستانية، وجمعيات الشمس التي أنشئت طبقا للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث تم إنشاء ١٠٩ جمعية تركز نشاطها على الربط بين هذه الجمعيات ومصدري الحاصلات غير التقليدية (الخضروات والفاكهة – النباتات الطبية والبيطرية، والزراعات العضوية) وتوفر مناخ تفاوضي لصالح صغار المنتجين وتشجيع الزراعات التعاقدية. وقد حققت تلك الجمعيات دخل لأعضائها بلغ ١٦٠٠ مليون جنيه خلال أربع سنوات بزيادة ٣٠% عن المستهدف وحققت صادرات قيمتها ٧٥ مليون جنيه وقامت بحوالي ٨٦٠ تعاقدا مع المصدرين وشركات التصنيع الزراعي والغذائي وبلغ حجم العضوية بها ٥ر١٢ ألف عضو (استراتيجية التنمية المستدامة – وزارة الزراعة، ٢٠٠٩).

وفي هذا الصدد كان قد أنشئ اتحاد منتجي ومصدري الزراعة البيوديناميكية في عام ١٩٩٨ لتقديم خدمات التدريب والإرشاد والتصدير لأعضائها (حمدي، يوسف، ٢٠٠٧).

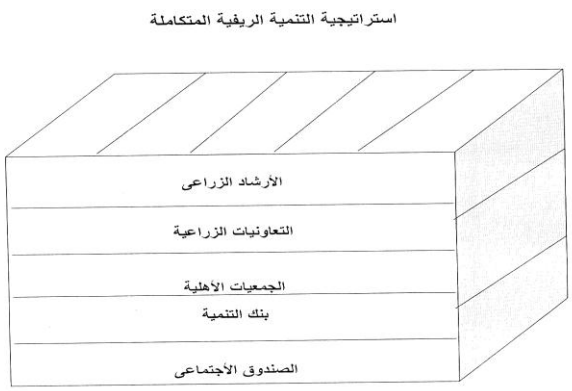

شكل رقم (١) :نموذج مقترح لفاعليات المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي

الصندوق الاجتماعي للتنمية: أن يعطي الصندوق الاجتماعي اهتماما أكبر للتنمية الريفية باعتبار أن المناطق الريفية أولى بالرعاية من حيث فقر القدرات وانخفاض الدخول. وأن يركز على المساعدات الفنية حيث تبين من المسح الذي تم إجراؤه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بأن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي قدمها الصندوق قد حصلت على خدمات غير مالية تبلغ نسبتها ٥ر٠% فقط (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٨). ويجب أن لا يقتصر التمويل في مجالات التنمية الريفية والبدوية على ردود الأفعال لمواجهة الكوارث والمشاكل المترتبة على السيول، والفيضانات كما تبين من طبيعة المشروعات التي مولها الصندوق (القسم الثاني من الدراسة) ولكن يجب أن يكون ضمن أهداف تنموية مدروسة.

يوضح الشكل رقم (١) نموذج مقترح لفعاليات المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي.

٤- الأنشطة والمشروعات التنموية التي تدعم الترابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي: من أهم الأنشطة والمشروعات الاستثمارية والصغيرة التي يمكن من خلالها إيجاد نوع من الشراكة والترابط بين المؤسسات في الريف المصري:

١- تصنيع المدخلات الزراعية، والتجارة فيها وتداولها مثل تصنيع السماد العضوي حيث يوجد حاليا مصنعا على مستوى الريف ويمكن إقامة أضعافها (الوزير رشيد، سبتمبر ٢٠٠٩).

٢- تصنيع المخرجات من الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي مثل الصناعات الزراعية والغذائية مشروعات متوسطة وصغيرة (العصائر – المربات – العجائن – الصلصة) وتجفيف وتعبئة وتصدير النباتات الطبية والبيطرية، واستخلاص الزيوت، وصناعات الألبان ومنتجاتها.

٣- إحداث التكامل الرأسي بين الإنتاج والتسويق والتصنيع والتصدير للخارج عن طريق إنشاء مراكز فرز وتعبئة الخضروات والفواكه بأنواعها القابلة للتصدير ويمكن قيام حلقات ربط صغار المزارعين بتلك المراكز والأسواق وهي أنشطة كثيفة العمل عالية الربحية.

٤- الاستفادة من طاقات الإنتاج الزراعي غير المستغلة مثل إنشاء مشروعات المناحل التي يمكن إقامتها اعتماداً على وجود قدرة استيعابية للمزارع وفقا للتركيب المحصولي في محاصيل (البرسيم – القطن – الموالح) وفقا للكثافة النحلية الفعلية والممكنة حيث أوضحت دراسة إمكانية التوسع في إنشاء خلايا عسل النحل بنسبة ٥ر٤٣% من العدد الفعلي للخلايا في محافظة الفيوم من متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) بما يوفر ١٣٧٤ فرصة عمل في مشاريع المناحل فضلا عن فرص أخرى في مجال تصنيع مستلزمات إنتاج العسل، وتسويقه وقدرت الاستثمارات المطلوبة بحوالي ٥ر١٤ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦ بما يحقق إيراد سنوى قدره ٦ر٨٨ ألف جنيه (مشرف ٢٠٠٩) ويمكن للإرشاد الزراعي أن يقوم بدور الترابط مع الصندوق الاجتماعي في تلك المشاريع لما له من سابق خبرة في تمويل وإقراض مشاريع عسل النحل. ويوضح الشكل رقم (٢) شكل توضيحي لدور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي.

٥- إقامة صناعات وأنشطة زراعية وغير زراعية تقوم على التخصص في الموارد على نحو تحقيق التخصص الإقليمي وإمكانيات أوسع للتخصص على مستوى المراكز والقرى على النحو التالي:

شكل توضيحى لدور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية فى تدعيم الروابط بين النشاط المزرعى وغير المزرعى

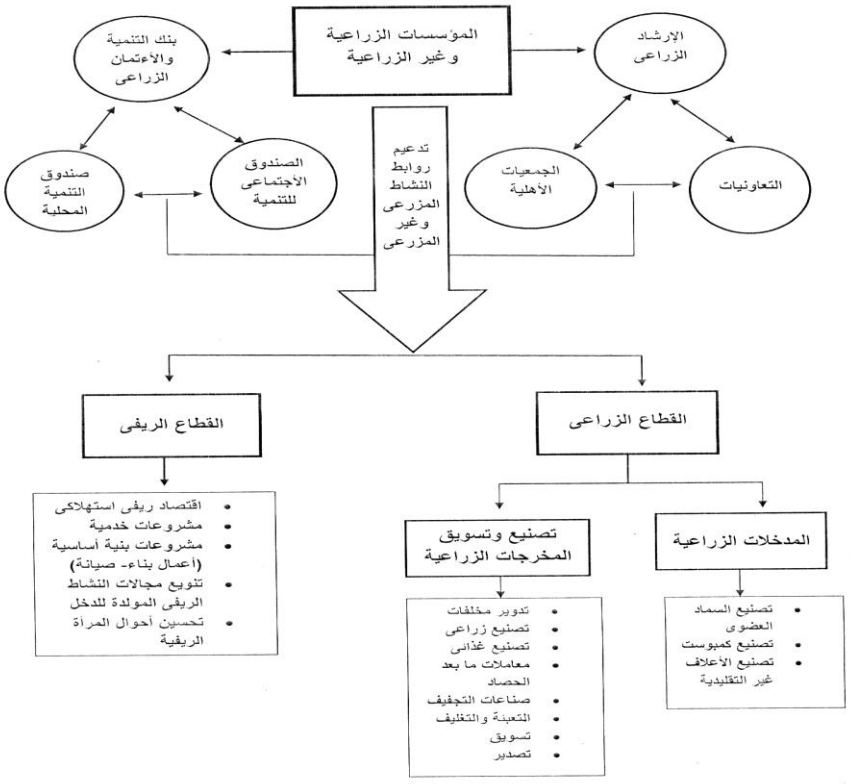

شكل رقم (٢): دور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي.

التخصص الإقليمي:

مصر العليا : أنشطة مرتبطة بقصب السكر، والأشجار الخشبية وتصنيع التمور بالوادي الجديد، وأشجار الجازونا والهوهوبا (لإنتاج الوقود الحيوي).

مصر الوسطى: أنشطة مرتبطة بالنباتات الطبية والعطرية وتجفيفها وتصنيعها وتعبئتها والزراعات التعاقدية مثل الخضر والثوم والبصل والزيوت والعجائن العطرية.

شرق الدلتا : الزراعات التعاقدية والأنشطة المعتمدة عليها في مجالات التصنيع والتصدير مثل البطاطس، الفراولة، الطماطم وإنشاء مصانع للعصائر والمركزات والمجففات.

غرب الدلتا : مشروعات تعتمد على الشراكة والتكامل بين صغار المزارعين والشركات الزراعية ونقل التكنولوجيا وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المشروعات المرتبطة بإزالة الألغام في الساحل الشمالي واستغلال الأراضي التي تنشأ عن ذلك مع الاستفادة من المنظمات الدولية، فرص وحوافز للاستزراع السمكي والأنشطة المرتبطة به – إقامة مجمعات زراعية صناعية ، تنمية المراعي.

وسط الدلتا : توفير البنية التحتية والمؤسسية لتعظيم الاستفادة من تخصص الإقليم في إنتاج الدواجن – الأسماك – الألبان وزهور القطن - تطوير الصناعات الريفية والبيئية.

التخصص على مستوي المراكز والقرى: تبين أن الموارد المتاحة والخبرة المكتسبة تتيح إمكانية قيام تخصص على مستوى القرى مثل صناعات عجائن العتر والنباتات الطبية والعطرية، وصناعات التمور والسجاد بمركز سنورس وابشواي بمحافظة الفيوم، واستخراج الحجر الجيري وصناعات البناء وتصنيع شباك الصيد ومعداته بقرى مركز ابشواي وغيرها من الصناعات التراثية والحرفية (مشروع العمالة الريفية غير الزراعية – مصر ، ١٩٨٢).

ويمكن قيام تنسيق بين المؤسسات الزراعية في تنمية وتطوير وتحديث والتوسع في تلك المشروعات من خلال عمل مؤسسات الإرشاد وبنك التنمية والائتمان الزراعي، والصناديق، والجمعيات الأهلية النشطة في هذا المجال. ويوضح الشكل رقم (٣) الفرص الممكنة للاستفادة من الموارد المحلية في المجالات التنموية بالريف المصري.

شكل رقم (٣): الفرص الممكنة للاستفادة من الموارد المحلية في المجالات التنموية للريف المصري

المراجع

١- إيناس صادق، عدلى سعداوى، دراسة أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية البشرية- دراسة حالة عن محافظة الفيوم، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس ٢٠٠٥.

٢- الحزب الوطنى الديمقراطى ، تقرير أمانة السياسات، المؤتمر السنوى الخامس، نوفمبر ٢٠٠٨

٣- سونيا محى الدين نصرى، الفقر في الريف المصري، دراسة لبعض الجوانب الاجماعية الاقتصادية للفقر في أربع قرى بمحافظتى البحيرة والمنيا رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة القاهرة ٢٠٠٠.

٤- كلية الزراعة- جامعة القاهرة – ورقة عمل حول مستقبل الزراعة المستدامة في مصر- دائرة حوار ٢٠٠٤

٥- عبد العظيم مصطفى، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة الزراعية وغير الزراعية (دراسة حالة عن محافظة الفيوم) نشرة بحثية رقم ٢٠٣٩- مجلة البحوث – كلية الزراعة - جامعة عين شمس – نوفمبر ٢٠٠٨

٦- مشروع دور مؤسسات الإرشاد الزراعي والمنظمات الريفية في التنمية الزراعية في إطار سياسات التحرر الإقتصادى- التقرير النهائى- أكاديمية البحث العلمى ، ٢٠٠٢

٧- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- قطاع الشئون الاقتصادية -موجز الإحصاء الزراعي (١٩٨٢-٢٠٠٧)، ٢٠٠٧.

٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، يناير ٢٠٠٩.

٩- وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصالقرية،اجتماعية العام الثاني من الخطة الخمسية (٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١).

١٠- وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية ، دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية، ٢٠٠٧.

١١- وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، إطار سياسي عام وخطة عمل، نوفمبر ٢٠٠٤

١٢- هناء خير الدين، هبة الليثى نمو الإنتاجية الزراعية في مصر- ورقة عمل رقم (١٢٩) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، فبراير ٢٠٠٨

١٣- هدى مشرف، اقتصاديات إنتاج عسل النحل في محافظة الفيوم ، رسالة ماجستير- قسم الاقتصاد الزراعي- جامعة الفيوم، ٢٠٠٩.

1. Bertus Wennink & Willem Heemskerk, Rural Producer Organizations and Agricultural Innovation, Development Policy & Practice, World Bank, IFAD, Paris, 2008.
2. Burton E. Swanson, Extension for Poverty Alleviation, Lessons from China and India, Proceeding of the 2nd International Conference on Agricultural Education and Environment , Suwon, Korea, 2004.
3. Jim Bingen, A Comparative Review of Multi-Stake holder Arrangements for Represinting Farmers in Agricultural Development Programmes and Policy making in Sub-Sharam Africa, Food and Agriculture organization of the United Nations, (FAO) , Rome, Italy, April 2004.
4. Catcholic Relef Services, Preparing Farmer Groups to Engage Successfully with markets, Baltimore, USA, 2007.
5. Naglaa El-Ehwany, and others: Promoting Farm/ Non- farm Linkages for Rural Development in Egypt, Food Security, Conference on Agriculture and Rural Development in Egypt, ECES, December, 2009.
6. The Rural Non-Farm Employment Project-Egypt, Small Scale Enterprises in Egypt, Fayoum and Kalyubia Governorates, Phace I Survey Results, Michigan State University, East Lansing Michigna, 1982.

7. Millie Biruma Abaru, Anthony Nyakuni and Gideon Shone, Strenghening Farmers organizations, World Agroforstry center, Nairobi, Kenya, 2006.
8. Pierre Rondot and Marie-Helene Collion, Agricultural Producer organizations . Their Contribution to Rural Capacity Building and Poverty Reduction, work shop, washing, D,C June 1999.
9. Steven P. Erickson, and others Agri Business Management, Third Edition, McGraw-Hill Haigher Education, 2002.
10. Robin Bourgois and others, Indonesia: Empowering Rural producers organization, Rural Development & National Resources, East Asia, Pacific Region, May, 2006.
11. Wilem Heemskerk and Bertus Wennink, Building Social Capital for Agricultural Innovation, Experiences with Farmer groups in Sub-Sahara Africa, Bulletin 368, Royal Tropical Institute (KIT.) Amsterdam, 1994.

THE ROLE OF THE AGRICULTURAL AND NON-AGRICULTURAL INSTITUTIONS ON ENHANCING LINKAGES BETWEEN THE FARM / NON-FARM ACTIVITIES IN EGYPT

Mostafa, A. M. and Enas E. Sadek
Dept. Agric. Economics., Fac. Agric., Fayum University

ABSTRACT

While agriculture is a main activity in the Egyptian economy and remains the most important source of income and employment to the rural poor, research results have proved that poverty in rural Egypt cannot be significantly reduced by promoting agricultural growth in old lands alone. This is due to land scarcity and labor saturation, hence a low elasticity of agricultural employment with respect to growth in both agricultural value added and overall GDP.

On the other hand, the rural non-agricultural sector is a sizeable sub-sector of the rural economy in terms of employment and incomes, and is assumed to be interlinked with the farm sector via various types of linkages. However, the non-poor are relatively more likely to benefit from the rural non-farm activities than the poor.

Accordingly, it is believed that enhancing agricultural growth along with promoting farm/non-farm linkages for rural development would achieve the twin objectives of overall high growth and poverty reduction, provided that the poor are not excluded from participating in this process.

This study discusses linkages between the farm and the non-farm subsectors with a view to promoting rural development in Egypt. Drawing on international experience regarding the reforms needed to strengthen those linkages, the paper addresses the following questions:

1. Are the existing institutions capable of efficiently promoting the farm/non-farm linkages in a way that creates incomes and employment opportunities, hence developing rural Egypt and reducing poverty?

2. Do international experiences provide useful lessons to Egypt with respect to developing the non-farm sector and promoting its linkages with the farm activities?
3. How to promote rural development and how to enhance farm/non-farm linkages in the case of Egypt in order to create employment opportunities and income, especially

for the poor?

To answer the above questions, the paper is organized into four sections in addition to an introduction and a conclusion. Following the introduction, Section 2 presents the current status of agricultural and non-agricultural institutions responsible for creating linkages between farm and non-farm activities. Section 3 presents some evidence from developing countries on the growing importance of those linkages and draws lessons regarding the policies needed to promote them. As for Section 4, it identifies the efforts and policies needed to develop the non-farm sector and its relationships with the farm sector.

Although agricultural income has increased in recent years, as the feddan's net yield at fixed prices increased from LE 684 on average during 1980-1985 to LE 1,046 in 2007 at an annual growth rate of 1.7 percent, many constraints impede the ability of the farm sector to grow and to provide jobs. Among these constraints are ownership segmentation, change of the population composition in rural areas, as well as the low employment elasticity with respect to agricultural value-added growth due to scarce land and saturation with labor. Accordingly, it is critical to look for non-farm income resources and job opportunities in the Egyptian rural areas. It is worth mentioning that non-agricultural income is more important in the case of small-sized landholdings, where small landholders (less than one feddan) get 95 percent of their income from non-farm sources contrary to larger landholders. These facts show the necessity of paying attention to enhancing linkages between farm and non-farm activities, and creating opportunities to generate non-farm income. In this regard, we explore two key issues, namely: institutional reform and the potentials for establishing developmental projects that enhance linkages.

قام بتحكيم البحث

أ.د / حامد عبد الشافى هدهد — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / حسام الدين محمود بربرى — **كلية الزراعة – جامعة الازهر**